مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

# دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية

## دراسة حالة السياسات اللغوية في المملكة المغربية

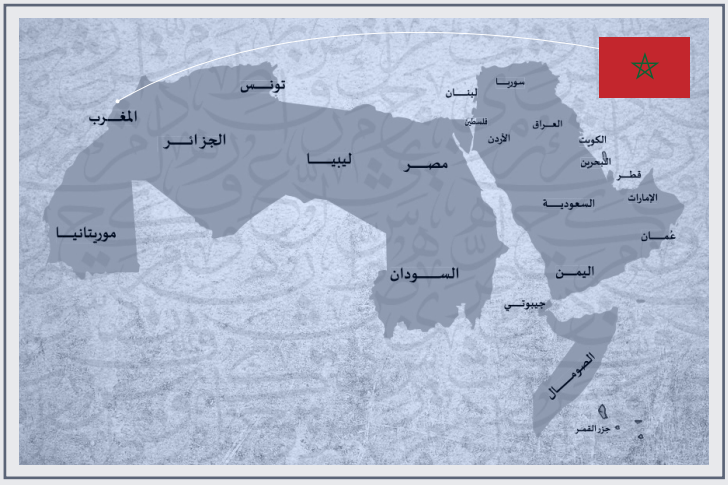


٢١

التخطيط اللغوي

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

# دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية

## دراسة حالة السياسات اللغوية في المملكة المغربية

إعداد
د. فؤاد البوعلي

٢١
التخطيط اللغوي

**دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية**
**(دراسة حالة السياسات اللغوية في المملكة المغربية)**

الطبعة الأولى
١٤٤٦ هـ ٢٠٢٥م

البريد الإلكتروني: nashr@ksaa.gov.sa

ح / مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ١٤٤٦هـ
البوعلي ، فؤاد
دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية، دراسة حالة السياسات اللغوية في المملكة المغربية. / فؤاد البوعلي.
- الرياض، ١٤٤٦هـ

٥٦ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم.- (التخطيط اللغوي؛ ٢١)

رقم الإيداع: ١٤٤٦/١٥٩٣٥
ردمك: ٣-٢٠-٨٥٢٥-٦٠٣-٩٧٨

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو نقله في أي شكل أو وسيلة، سواء أكانت إلكترونية أم يدوية، بما في ذلك جميع أنواع تصوير المستندات بالنسخ، أو التسجيل أو التخزين، أو أنظمة الاسترجاع، دون إذن خطي من المجمع بذلك.

الآراء الواردة في هذا الكتاب تمثِّلُ رأيَ المؤلف، ولا تعكسُ - بالضرورة - رأي المجمع.

**هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.**

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

# محتويات الكتاب


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| **مقدمة المجمع** | ٧ |
| تقديم. | ١٢ |
| القســـم الأول: الواقع الاجتماعي واللغوي للمغرب: التعددية والوحدة. | ١٣ |
| القســـم الثـــاني: السياسات اللغوية في المغرب. | ١٨ |
| القســـم الثالث: رصد تحليلي للسياسات اللغوية بالمغرب. | ٢٨ |
| القســـم الرابع: انعكاس السياسات اللغوية على الواقع اللغوي. | ٤٧ |
| القسم الخامس: التحديات واستشرافات السياسة اللغوية. | ٤٩ |
| فهرس المراجع والمصادر. | ٥١ |
| **شكر وتقدير** | ٥٥ |

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

# مقدمة المجمع

الأساس اللغوي من أهم الأسس التي تقوم عليها الحضارات والثقافات، وتنبني عليها هوية الأفراد والأمم.

وقد كانت الدول العربية واعية بهذا الأساس، ومدركة لتحدياته، فعملت – منذ وقت مبكر – على سنّ الأنظمة، وسكّ القرارات، وبناء السياسات اللغوية التي تحفظ للشعوب العربية هويتها، وتعزّز تميّزها، وتُعلي مكانتها؛ حيث قامت الدول العربية بجهود حثيثة، تظافرت فيها جهود المؤسسات الرسمية ومكونات المجتمع المدنية للحفاظ على بقاء اللسان العربي، واستقلالية الإنسان العربي، بما يملك من إرث حضاري معرفي يمتد لعشرات القرون.

ويأتي ضمن سياق بناء السياسات اللغوية في الدول العربية قرار تأسيس (مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية)، فإنشاء المجمع جزء من السياسة اللغوية للمملكة العربية السعودية؛ حيث جاء في قرار تأسيسه الصادر من مجلس الوزراء أن من مهام المجمع: "وضع السياسات، والإستراتيجيات، والخطط، والبرامج المتعلقة بنشاط اللغة العربية".

و(مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية) معنيّ بإجراء الدراسات والبحوث ونشرها، وإصدار التقارير الدورية عن حالة اللغة العربية ومؤشراتها، والإسهام في

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.



رقمنـة المخطوطـات. وانطلاقـا مـن إيمـان المجمـع بقيمـة التخطيـط اللغـوي عمـل علـى تنفيـذ مشـروع: (منظومـة السياسـات اللغويـة في الـدول العربيـة)، وتقـوم فكرتـه علـى جمع السياسـات اللغويـة المعلنـة، الصـادرة مـن جهات رسـمية في الـدول العربيـة، منـذ عـام (١٩٩٠م) إلى عـام (٢٠٢٢م)، وتصنيـف هـذه القـرارات وفقًـا لمجالاتها، وتواريـخ إصدارها، ونحو ذلـك. ويتضمـن المشـروع إطـلاق منصـة رقميـة تتيـح هـذه البيانـات للباحثـين والمختصـين للاطـلاع علـى القـرارات كافـة. ومـن أبـرز مخرجاتـه: إطـلاق تقريـر عـام عـن وضع السياسـات اللغويـة في الـدول العربيـة؛ سـعيًا إلى مراجعـة الواقـع، واستشـراف المسـتقبل، إضافـةً إلى إقامـة نـدوة دوليـة لمناقشـة هـذه المعطيـات.

وقـد عمـل فريـق العمـل في المشـروع علـى جمـع القـرارات والسياسـات الرسـمية المعلنـة في الـدول العربيـة، وقـد بلغـت قرابـة الألفـي قـرار، ثـم عمـل علـى تصنيفهـا، وفقـا لعـدة تصنيفـات، منهـا تصنيفهـا وفقـا لمجـالات القـرارات، ووفقـا لتواريـخ صدورهـا، ووفقـا لأعدادهـا في كل دولـة، ووفقـا لأنـواع التخطيـط اللغـوي الـذي تنتـمي إليـه، ووفقـا لأهـداف التخطيـط اللغـوي الـذي تنتـمي إليـه . ويشـتمل التقريـر الختـامي علـى دراسـة التاريـخ اللغـوي للـدول العربيـة، ودراسـة أهـم التحديـات اللغويـة الـتي تواجـه اللغـة العربيـة، وأبـرز التوصيـات والحلـول الـتي تسـعى للنهـوض باللغـة العربيـة في مجـالات الحيـاة المتعـددة.

يـأتي هـذا التقريـر ضمـن سلسـلة مشـروع السياسـات اللغويـة في الـدول العربيـة، وقـد أعـدّ هـذا التقريـر خبـير -أو أكـثر- مـن الخـبراء اللغويـين في الدولـة؛ تحرّيًـا للدقـة والمعرفـة التفصيليـة بالواقـع اللغـوي للدولـة.

ويسـعد المجمـع دائمًـا - ضمـن توجيهـات سـمو الأمـير/ بـدر بـن عبـد الله بـن فرحـان آل سـعود وزيـر الثقافـة، ورئيـس مجلـس الأمنـاء - بالعمـل علـى تعزيـز اسـتخدام اللغـة

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

العربيـة، وإطـلاق المبـادرات الداعمـة لذلـك، والتعـاون الوثيـق مـع الشـركاء والخـبراء في أنحـاء العالـم.

ويسـعد فريـق المجمـع بـأن يتلقـى رؤى الخـبراء والباحثـين والمهتمـين بهـذا الموضـوع؛ ليـؤتي المشـروع ثمـاره المأمولـة.

والله ولي التوفيق.

الأمين العام للمجمع

**أ.د. عبد الله بن صالح الوشمي**

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

## محاور الدراسة:

### تقديم:

### القسم الأول: الواقع الاجتماعي واللغوي للمغرب: التعددية والوحدة

### القسم الثاني: السياسات اللغوية في المغرب

١- السياسة اللغوية قبل الاستعمار.

٢- السياسة اللغوية الاستعمارية والتراتبية.

٣- سياسة التعريب وبناء الدولة الوطنية.

٤- دستور ٢٠١١ وترسيم التعدد اللغوي.

### القسم الثالث: رصد تحليلي للسياسات اللغوية بالمغرب

١- بيانات الدراسة:

أولاً: القرارات اللغوية حسب سنة إصدار القرار.

ثانياً: القرارات اللغوية حسب نوع القرار

ثالثاً: القرارات اللغوية حسب مجال القرار.

رابعاً: القرارات اللغوية حسب جهة إصدار القرار.

٢- قراءة في نتائج التحليل الكمي للقرارات اللغوية:

### القسم الرابع: انعكاس السياسات اللغوية على الواقع اللغوي

### القسم الخامس: التحديات واستشرافات السياسة اللغوية

### فهرس المراجع والمصادر

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.



## تقديم:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز واقع السياسة اللغوية المغربية وموقع اللغة العربية في السوق اللغوية المغربية. فقد عرفت التجربة المغربية منذ نشأة الدولة الوطنية، في مرحلة ما بعد الاستقلال السياسي، العديد من السياسات اللغوية المعلنة والمضمرة. كما أن السؤال اللغوي لم يكن شأنا نخبويا وأكاديميا بحتا، بل كان على الدوام جزءا لا يتجزأ من النقاش الاجتماعي والسياسي؛ حيث استحضرت أهمية اللغة العربية في مقاومة المستعمر الفرنسي، وكانت عنوان المزايلة عن الثقافة الاستعمارية بعد الاستقلال، وظلت عنصرا محددا للإنسان المغربي في العقود المتتالية. وبالرغم من النقاشات التي رافقت التعديلات الدستورية، والتطورات القانونية والحقوقية والمجتمعية التي عرفتها المملكة، فقد حافظت لغة الضاد على مكانتها وأهميتها في التدبيرين السياسي والإداري، داخل وضع لساني أهم مياسمه التعدد اللغوي واللهجي، الواقعي قبل الرسمي. حيث تداخلت العوامل الثقافية والسياسية والاجتماعية والجغرافية في تشكيل هذا الوضع التعددي الفريد، واستطاع المغاربة خلال وجودهم المؤسساتي ضبط العلاقة بين اللغة وعناصر الهوية وسياقات الاستعمال لمكونات هذا التعدد، وعبّرت عنه الدولة في صياغة سياسة لغوية تضبط الاختلافات الهوياتية واللسنية، واضعة رؤية استراتيجية تخطط لوضع اللغات في التعليم والشأن العام، مما جعل التعدد في خدمة المشترك والانتماء الوطنيين. والمؤكد أن الحاجة ماسة إلى جهود في التخطيط اللغوي لتنظيم هذا التعدد وضبط توزيعه من أجل التحكم في نتائجه، غير أن هناك فرقا بين ما يمكن أن يمثل سياسة أو تخطيطا لغويا، وهو ما يسير وفق ما تعبر عنه القوانين، وبين ما يُفرَض من وقائع لغوية، كما هو الحال في بعض المجالات، كالإعلام والتعليم، تمثيلا لا حصرا. وقد شكل خطاب العاهل المغربي ليوم ٩ مارس ٢٠١١ مرحلة مفصلية في تاريخ التدبير السياسي للمسألة اللغوية حين نقل الواقع اللغوي من مرحلة الأحادية الرسمية إلى الاعتراف بالتعدد الممارس واقعيا، والذي تم ترسيمه بإدراج الأمازيغية مكونا رئيسا في

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

النسيج التعددي المغربي مع المحافظة للعربية على وضعها الرسمي الأول (الأمانة العامة للحكومة،٢٠١١). مما نقل المسألة اللغوية من العرف الاستعمالي إلى المأسسة والتقنين.

فكيف تمثلت السلطات السياسية الشأن اللغوي؟ وما موقع العربية في السياسات اللغوية المضمرة والمعلنة؟ وهل استطاعت الدولة من خلال النصوص والقرارات اللغوية التمكين للغة العربية؟

## القسم الأول: الواقع الاجتماعي واللغوي للمغرب: التعددية والوحدة:

المملَكَةُ المغربية دولة إسلامية تقع في أقصى غرب شمال إفريقيا، عاصمتها الرباط، وأكبر مدنها الدار البيضاء التي تعدّ العاصمة الاقتصادية، تُطل على البحر الأبيض المتوسط شمالًا، والمحيط الأطلسي غربًا، وتحدها الجزائر شرقًا، وموريتانيا جنوبًا (ابن العربي، الصديق،١٩٨٤م، ص٥). ووفقاً لبيانات البنك الدولي قدر عدد سكان المملكة في عام ٢٠١٩م بحوالي ٣٦,٤٧ مليون نسمة، شكل الذكور ٤٩,٦١٪، والإناث ٥٠,٣٩٪، متجاوزا بذلك أحدث إحصاء رسمي للسكان بالمغرب في سبتمبر/ أيلول عام ٢٠١٤م[1]، الذي حدد عدد السكان في ٣٣,٨ مليون نسمة، في حين أوصلته الساعة السكانية، المعتمدة على الإسقاطات السكانية لمسؤولي الرعاية الصحية واستخدام الخوارزميات الإحصائية، لشهر يوليوز٢٠٢٣ إلى أكثر من ٣٧ مليون نسمة (المندوبية السامية للتخطيط). ولعل أهم مياسم الإحصاءات المتعددة المنجزة من طرف المؤسسات الوطنية والدولية هو تركيزها على التجانس الثقافي والديني والاجتماعي الذي يطبع التشكيلة الاجتماعية للمجتمع في المغرب. حيث يشكل المسلمون نسبة ٩٩٪ من السكان، وجميعهم تقريبًا من السُنَة، عدا أقل من ٠,١٪ ينتمون إلى الطائفة الشيعية، والمسيحيون ١٪ من السكان، ويبلغ عدد اليهود حوالي ٦,٠٠٠ نسمة. كما أن حوالي ٩٩٪ من السكان هم من العرب والبربر،

(١) من المقرر تنظيم الإحصاء العام للسكان المقبل في أيلول ٢٠٢٤م.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

يستعملون لغتين: العربية والأمازيغية (كلتاهما لغتان رسميتان في الدستور الجديد). والبادي أن هذا التجانس خلق وحدة هوياتية مجتمعية ومشتركا وطنيا بين كل الفئات والأطياف والأعراق تمثلت لغويا في تركيبة خاصة متنوعة ومنسجمة كانت نتيجة طبيعية للمراحل التاريخية التي عرفتها المنطقة المغاربية. حيث عرفت استقرار أجناس ودول وشعوب مختلفة الأعراق والأصول.

فالمعروف تاريخيا أن الأمازيغ (أو البربر) هم السكان الأصليون للمغرب وشمال إفريقيا، وهو اسم يطلق على من يتكلم «الأمازيغية»، وينتشرون في مساحة تمتد من واحة سيوة على مشارف مصر شرقا، حتى المحيط الأطلسي وجزر الكناري غربا، وعلى امتداد الصحراء الكبرى والساحل الإفريقي حتى موريتانيا ومالي والنيجر جنوبا. وتعود أولى آثار الحضارة الأمازيغية الحالية إلى ٩ آلاف سنة قبل الميلاد، حيث تُظهر بعض مواقع العصر الحجري الحديث بالقرب من الصخيرات وتطوان آثارا للتوطين ودلائل على الزراعة. بل هناك من يؤكد على قدم هذه الحضارة في شمال إفريقيا بلغتها، وحروفها الخاصة، وطرق العيش التي كانت تعتمدها (محمد شفيق،١٩٨٩، ص ٥). وخضعت المنطقة للفينيقيين والرومان والوندال قبل الفتح الإسلامي، الذي بدأ مع نهاية القرن السابع تحت راية الأمويين، مع اندحار البيزنطيين، وقد جلب العرب معهم اللغة العربية والدين الإسلامي، الذي سيسود في جميع أنحاء ما أصبح يطلق عليه الغرب الإسلامي، الذي يشمل: إفريقية والمغرب الأوسط والمغرب الأقصى والأندلس. ومن ثمة ظهرت دول إسلامية حكمت المغرب: من الأدارسة (٧٩٨- القرن العاشر) والمرابطين (١٠٦٩/١١٤٧) والموحدين (١١٤٧ - ١٢٤٨) والمرينيين (١٢٤٨ - ١٥٤٨) والسعديين (١٥٤٨ - ١٦٦٠) وصولا إلى العلويين (من سنة ١٦٦٠ حتى يومنا هذا).

وفي بداية القرن العشرين تعرض المغرب للاستعمارين الإسباني والفرنسي، حيث وقع السلطان مولاي عبد الحفيظ معاهدة الحماية التي مكنت فرنسا من احتلال المغرب عسكريا واقتصاديا وسياسيا، والشروع في إدخال العديد من التغييرات على

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

البنيـة السياسـية والتربويـة والهوياتيـة المغربيـة. وبذلـك وضـع عقـد الحمايـة مصيـر المغـرب بيـد الإقامـة العامـة الفرنسـية الـتي كان يرأسـها المقيـم العـام بالربـاط. في حـين خضعـت المنطقـة الشـمالية وبعـض مناطـق الصحـراء المغربيـة (أو المنطقـة الخليفيـة الـتي تتشـكل مـن أربـع مناطـق هـي: الشـريط الشـمالي، وسـيدي إفـني، وطرفايـة، والسـاقية الحمـراء ووادي الذهـب) إلى الاسـتعمار الإسـباني، وعلـى رأس الإدارة الاسـتعمارية بتطـوان المنـدوب السـامي. ولمواجهـة الحالـة الاسـتعمارية انبعثـت خـلال الفـترة ١٩١٢-١٩٣٤ في قـرى المغـرب وبواديـه مقاومـة مسـلحة قادهـا زعمـاء القبائـل الذيـن أزعجـوا الاسـتعمار وقدمـوا صـورا خالـدة للرفضـين الشـعبي والرسـمي للاسـتعمار، وألحقـوا بقـوات الاحتـلال خسـائر ماديـة وبشـرية، ممـا أدى إلى تحالـف الاسـتعمارين الفرنسـي والإسـباني للقضـاء علـى رمـوز المقاومـة وقادتهـا، والـذي تـأتّى لهـا عـبر القضـاء علـى المقاومـة بالشـمال، وخاصـة مقاومـة الريـف بزعامـة الأمـير محمـد بـن عبـد الكريـم الخطّـابي بعـد معركـة أنـوال. وبعـد ١٩٣٤ انتقلـت المقاومـة مـن الطابـع المسـلح إلى الطابـع السـياسي قادتـه تشـكيلات حزبيـة ناشـئة داخـل المـدن والحواضـر الكـبرى، وقـد بـدأ بالمطالبـة بالإصلاحـات في ظـل الحمايـة قبـل أن ينتقـل إلى المطالبـة بالاسـتقلال السـياسي الكامـل مـع معاهـدة ١١ ينايـر ١٩٤٤، لتنتقـل إلى مرحلـة مـن المظاهـرات والاحتجاجـات انتهـت في ١٩٥٦ بعـودة الملـك محمـد الخامـس وإعـلان الاسـتقلال. وخـلال هـذا المسـار تشـكلت هويـة المغـرب الموحـدة والمتجانسـة المكونـات. «وأكـثر مـن ذلـك وأهـم هـو أنـه لـم يحـدث قـط في تاريـخ المغـرب لا أمـس ولا اليـوم أن شـعر فريـق مـن سـكانه أنهـم يشـكلون أغلبيـة أو أقليـة. إن الشـعور بهـذا الانقسـام الاجتماعـي غائـب تمامـا في المغـرب» (الجابـري، ١٩٨٨، ص٩٧). لأن الوظائـف الثقافيـة الـتي أعطيـت للمكونـين العـربي والأمازيغـي، والناتجـة عـن الانصهـار الاجتماعـي، تمنـع كل انقسـام إثـني أو هويـاتي «وهـذا التـوازن الـذي يجعـل مـن التعـدد وحـدة لا تقبـل الانفصـام هـو مـا يشـكل جوهـر الحقيقـة المغربيـة» (الجابـري، ١٩٨٨، ص٩٨). لـذا كانـت ثنائيـة العـرب والبربـر تقـوم في المغـرب علـى الاتصـال وليـس الانفصـال: « فإنهـم وقـع فيهـم اختـلاط كبـير حـتى نسـوا أنسـابهم وأصولهـم الأولى إلا في النـادر، وذلـك بسـبب تعاقـب الأعصـار وتناسـخ الأجيـال

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

وتـوالي المجاعـات والانتجاعـات ووقعـات الملـوك بهـم في كثيرمـن الأحيـان، وتفريـق بعضهـم مـن بعـض ونقـل بعضهـم إلى بـلاد بعـض، ومـع ذلـك فأسـماؤهم الأولى لا زالـت قائمـة فيهـم لـم تتغيرإلى الآن؛ فمنهـا يهتـدي الفطـن إلى التنقيرعـن أنسـابهم وإلحـاق فروعهـم بأصولهـم مـتى احتـاج إلى ذلك»(الناصـري،٦/٦٧).

وقـراءة هـذا المسـار الممتـد في أعمـاق التاريـخ توصلنـا إلى أن الموقـع الجغـرافي للمملكـة والتطـورات التاريخيـة والثقافيـة والسياسـية قـد سـاهمت إلى حـد كبـير في بنـاء واقعـه اللغـوي الحـالي. فالمغـرب الـذي اسـتقرت فيـه أجنـاس مختلفـة عـبر التاريـخ، وشـهد حمـلات اسـتعمارية متعـددة، وانفتـح في علاقاتـه السياسـية والتجاريـة علـى الأقـوام والـدول المختلفـة، قـد عـرف تفاعـلا لغويـا فريـدا، وصـل في الشـكل الحـالي إلى «تشـكيلة» لغويـة أهـم تجلياتهـا التعدديـة التداوليـة والوظيفيـة قبـل الرسـمية. حيـث توجـد العربيـة الفصـحى، الـتي ولجـت الفضـاء المغـربي مـع الإسـلام، إلى جانـب الأمازيغيـة، لغـة السـكان الأصليـين، والـدوارج واللغـات الأجنبيـة، ولاسـيما الفرنسـية، والإسـبانية، والآن الإنجليزيـة. دون احتسـاب اللغـات القليلـة الاسـتعمال والمرتبطـة بالانفتـاح علـى الفضـاءات الثقافيـة المختلفـة كالصينيـة والبرتغاليـة وغيرهمـا. وقـد قـدم الإحصـاء العـام للسـكان لسـنتي ٢٠٠٤ و٢٠١٤ صـورة تقريبيـة عـن طبيعـة الخريطـة اللغويـة للمغـرب والتوزيـع اللغـوي للسـاكنة والحضـور الأجنـبي في التركيبـة الاجتماعيـة، مـع اختـلاف نسـبي في الأعـداد والمنهجيـة بـين النموذجـين، كمـا تـبرزه الجـداول التاليـة:

**الجدول(١): اللغات المحلية المتداولة**

| اللغات /اللهجات المتداولة | ٢٠٠٤ | ٢٠١٤ | | |
|---|---|---|---|---|
| | | المجموع | الإناث | الذكور |
| العربية الدارجة | ٨٩,٨ | ٩٠,٩ | ٨٩,٧ | ٩٢,٢ |
| تشلحيت(لهجة سوس) | ١٤,٦ | ١٤,١ | ١٤,١ | ١٤,٢ |

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| تمازيغت (لهجة الأطلس المتوسط) | ٨,٨ | ٧,٩ | ٨,٠ | ٧,٩ |
| تريفيت (لهجة الريف) | ٤,٨ | ٤,٠ | ٤,١ | ٤,٠ |
| الحسانية (لهجة عربية بالجنوب المغربي) | ٠,٧ | ٠,٨ | ٠,٨ | ٠,٨ |

## الجدول (٢): اللغات المقروءة والمكتوبة

| اللغات المقروءة والمكتوبة | العدد | النسبة٪ |
|---|---|---|
| الساكنة ١٠ سنوات فما فوق | ٢٣ ٧٠٠ ٤٤٧ | ١٠٠ |
| لا شيء | ١٠١٨٣ ٤٥٥ | ٤٣ |
| العربية فقط | ٤١٠٦ ٣٢٨ | ١٧,٣ |
| العربية والفرنسية فقط | ٧١٧٤ ٥٢٥ | ٣٠,٣ |
| العربية والفرنسية ولغات أخرى | ٢١٦٢٠٣٩ | ٩,١ |
| العربية ولغات أخرى دون الفرنسية | ٣٢٠٠٩ | ٠,١ |
| حالات أخرى | ٤٢٠٩١ | ٠,٢ |

وتستطيع هذه الإحصائيات أن تمنحنا فكرة إجمالية عن اللغات المتداولة بالمغرب والنسب التقريبية للمستعملين (بورقية، ٢٠١٠، ص٢٩٥)، وتبرز أوجه التجاذب اللغوي الذي عاشه ويعيشه المغرب بين لغات الهوية واللغات الوافدة، منذ القدم، مما جعل الفضاء التداولي موسوما منذ بدايته بتعددية لسانية شكلت هويته. فإضافة إلى الأمازيغية التي مثلت الهوية العميقة للمغرب منذ عصور قديمة، توالت عدة لغات ذات إشعاع إقليمي (الفينيقية، البونيقية، اليونانية، العبرية، اللاتينية) منحت لها وظائف محددة حسب الدور التاريخي والعلاقة مع اللغة الأصل، قبل دخول الإسلام لتغدو العربية هي اللغة العالمة ولغة الشعائر الدينية. مما يجعل التعددية العملية ركنا

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.


أصيلا في التجربة المغربية وليس أمرا جديدا ظهر مع الدستور الجديد، بل عرفها الإقليم المغاربي منذ بداية الاجتماع البشري فوق المنطقة بين لغات متعددة وصلت في الحالة الراهنة إلى ثلاث لغات العربية والأمازيغية والفرنسية ودوارجها (كالفي، ص٨٨ وانظر: صالح بلعيد، ٢٠٠٣، ص١٣٧).

## القسم الثاني: السياسات اللغوية في المغرب:

من البديهي ألا يتصور وجود جماعة بشرية دون تدبير لغوي معين سواء من خلال القوانين المعلنة أو المضمرة، لأن اللغة شكلت على الدوام رديفا للسلطة. إذ منذ صباح التاريخ، يوم بدأ الإنسان يدوّن لمن بعده مآثره، كانت اللّغة أداة أساسية من أدوات السياسة ( المسدي، ٢٠١١، ص١٢). فهي آلية لفرض السياسات العمومية ومجالا للسلطة. «إن اللغة، ما إن ينطق بها، حتى وإن ظلت مجرد همهمة، فهي تصبح في خدمة سلطة بعينها، إذ لا بد وأن ترتسم فيها خانتان: نفوذ القول الجازم، وتبعية التكرار والاجترار» (بارت، ١٩٧٨-١٩٨٦، ص ٢٠-٢١). لذا عمدت الأنظمة والدول، منذ فجر التاريخ، إلى صياغة تداولها للغات وفق سياسات ورؤى معينة. ويميل البعض إلى التمييز والمزايلة بين السياسات اللغوية الصريحة المعلن عنها في النصوص والقوانين والدساتير، والسياسة اللغوية غير المعلنة وغير الصريحة ولكنها موجودة بالقوة والإجراءات الواقعية (بارت، ١٩٧٨ــ ١٩٨٦، ص ٢٠-٢١). وقد استوعبت الدولة الحديثة أن الجواب عن سؤال الهوية اللغوية ضروري لضمان العدالة السياسية والوحدة الوطنية والتنمية المجتمعية. وإذا غدا من المسلم به أن السياسات اللغوية غدت جزءا لا محيد عنه في كل سياسة، نظرا لارتباط اللغة بالسيادة (الفاسي الفهري،٢٠١٣م ، ص٨٢) ، فقد شهد تاريخ الدولة المغربية العديد من السياسات التي تتأرجح بين التعريب والتعددية. ويمكن أن نميز بين أربع مراحل تاريخية أساسية:

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

### ١- السياسة اللغوية قبل الاستعمار:

عرفـت مرحلـة قبـل الاسـتعمار حضـور مكونـين لغويـين متعايشـين: الأمازيغيـة (لغـة السـكان الأوائـل) والعربيـة (لغـة الفاتحـين)، مـع حضـور محتشـم للغـات الـدول الغازيـة سـابقا، الـتي لـم تسـتطع فـرض وجودهـا في المجـال التـداولي المغـاربي. وإذا كان مـن المتفـق عليـه تاريخيـا بـأن البربـر (أو الأمازيـغ) هـم السـكان الأصليـون، فقـد اختلـف في أصلهـم، ومعـه الاختـلاف في لغتهـم، بـين مـن يعيدهـم إلى أصولهـم العربيـة قبـل الهجـرة إلى شـمال إفريقيـا، مـن اليمـن والشـام (الكعـاك، ٢٠٠٣م، ص٥٩)، ومـن يعيدهـم إلى الأصـل الحـامي (العـروي، ١٩٩٦، ص٤٣). فالاعتبـار الأول يجعـل الأمازيغيـة مكوّنـا سـلاليا مـن اللغـة العربيـة، «متفرّعـة عـن العربيـة الأم مثلهـا مثـل الآراميـة، والكنعانيـة، والبابليـة، والأشـورية، والمصريـة القديمـة (شـحلان، ٢٠٠٩، ص٩). لكـن الـرأي الثـاني يؤمـن بالأصـل الحـامي للبربـر، وانتمـاء لغتهـم إلى الفصيلـة الحاميـة الـتي تلتقـي فيهـا مـع بعـض اللغـات الإفريقيـة، مثـل: الكوشـيتية، والمصريـة (أحمـد مختـار عمـر، ص١٤-١٥)، مسـتقلة عـن الانتمـاء العـربي «إذ تنتمـي الأمازيغيـة إلى مـا يسـمى بفصيلـة اللغـات الحاميـة، بينمـا تدخـل العربيـة ضمـن فصيلـة اللغـات السـامية »( بوكـوس، ٢٠١٣ ص:١٥ ١٤). أمـا اللغـة العربيـة فوجودهـا في المجـال المغـربي مرتبـط بالإسـلام ونشـر الدعـوة في ربـوع شـمال إفريقيـا، دون التـلازم التاريـخي بينهمـا. حيـث لـم يكـن لانتشـار الإسـلام دور كبـير في انتشـار اللغـة العربيـة، رغـم أنـه لعـب دورا محوريـا في ربـط المنطقـة بالمجـال الثقـافي الإسـلامي (الكـوخي، ٢٠١٤، ص٢٢١). إذ يختلـف المسـار التاريـخي لأسـلمة المجتمـع عـن مسـار تعريبـه. لـذا كان حضـور العربيـة في المجـال التـداولي المغـربي انسـيابيا، وأن البربـر هـم الذيـن قـادوا تعريـب المجتمـع وليـس العـرب الفاتحـون. وقـد اتخـذت اللغـة العربيـة لدورهـا التواصلـي لسـانا دارجـا عـدّ آليـة تواصليـة عاميـة أنتجـت مخزونـا تراثيـا شـفهيا ضخمـا، اسـتطاع الصمـود في دوره الوظيفـي، بالرغـم مـن محـاولات تغيـير الجدولـة التداوليـة، حيـث تعـود أولى النصـوص الـتي حفظهـا المؤرخـون لتوظيـف العاميـة في الأدب إلى العصـر المريـني الـذي اشـتهر فيـه شـعراء اشـتغلوا

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.



بالشـعر الملحـون (ابـن الأحمـر، ١٩٦٤، ص ٤٩). وهـذا يـدل أن العاميـة عايشـت الفصـحى منـذ ولوجهـا المجـال التـداولي المغـربي مسـتفيدة مـن الجـوار اللغـوي الـذي أثّـر في بنيتهـا الصوتيـة والتركيبيـة.

ولفهـم طبيعـة السياسـات اللغويـة في مرحلة مـا قبل دخول الاسـتعمار يمكـن العودة إلى مرحلـة المغـرب الوسـيط الـتي عرفـت دخـول الإسـلام وتشـكل الـدول الإسـلامية الـتي حكمت سـلالاتها المنطقـة المغربيـة أو الغـرب الإسـلامي (المغـرب العـربي إضافـة إلى الأندلـس). حيـث كانـت الأمازيغيـة والـدوارج المتعـددة لغـات للتواصـل العـامي، إلى جانـب العربيـة لغـة العلـم والديـن والتواصلـين الإداري والرسـمي. فتعريـب الإدارة والسـلطة، الـذي شـهدته المنطقة مع دخـول الإسـلام، لـم ينسـحب على المجتمـع الـذي حافـظ على لغـات تواصلـه اليوميـة. ففـي عهـد الدولـة المرابطيـة (١٠٥٦ - ١١٤٧) تذكـر الروايـات أن يوسـف بـن تاشـفين الأمازيغـي الأصـل كان يسـتخدم مترجمـا حـين مفاوضاتـه مـع المعتمـد بـن عبـاد وأنـه لا يتقـن العربيـة، ممـا يـدل على الوظائفيـة التداوليـة في النسـيج اللغـوي المغـربي قبـل دخـول الاسـتعمار. الأمـر نفسـه يصـدق على الدولـة الموحديـة (١١٢١م ـــ ١٢٦٩م) حيـث كانـت الأمازيغيـة هـي لغـة التواصـل بـين السـكان، بـل انتقلـت إلى أن غـدت لغـة للتأليـف وتقريـب المعلومـات مـن النـاس، حيـث ألـف إمـام الدعـوة الموحديـة ابـن تومـرت كتبـا بهـا، وفرضهـا في خطـب الجمعـة والآذان (القبلـي وآخـرون، ٢٠١١، ص ٢٥٨). لكـن في الوقـت نفسـه عرفـت الدولـة الموحديـة بالاهتمـام الكبـير بنشـر اللغـة العربيـة وتعريـب المجتمـع مـع نشـر الثقافـة الإسـلامية وتنظيـم المجالـس العلميـة والسـلطانية (المنـوني، ١٩٧٧). وهكـذا كان حضـور العربيـة والأمازيغيـة في التدبـير السـياسي أمـرا واقعـا لا يمكـن تجـاوزه في التاريـخ المغـربي، لكـن مـن خـلال توزيـع وظيفـي بـين لغتـين: لغـة عالمـة للتواصـل الرسـمي، ولغـة عامـة للتواصـل الشـعبي. والأكـثر مـن ذلـك أن الدولـة ظلـت على الـدوام محايـدة في رسـم معالـم الوضـع اللغـوي أو فـرض سياسـة لغويـة معينـة. إذ حـتى في العصـور الـتي حكمـت الأسـر الأمازيغيـة «لـم يلجـأ أحـد مـن الحـكام إلى التدخـل في الوضـع اللغـوي بفـرض سياسـة لغويـة مخالفـة لمـا كان معروفـا وسـائدا في جـلّ أقطـار العالـم العـربي الإسـلامي مـن الخليـج إلى المحيـط» (الودغـيري، (٢٠٠٠) ٧٨ ـ٧٩).

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

### ٢- السياسة اللغوية الاستعمارية والتراتبية:

منذ دخول الاستعمار، خاصة الفرنسي إلى الفضاء المغربي انشغل بإثبات التمايزات الهوياتية داخل النسيج المجتمعي المحلي. فقد نشر المقيم العام الفرنسي الجنرال ليوطي دوريته الشهيرة لسنة١٩٢١م حول لغة التعليم بالمغرب؛ وضع فيها تصوره لطريقة الهيمنة على المجتمع المغربي، والتي تمر لزاما من التعليم، بإجبار السكان على الانتقال من الأمازيغية إلى الفرنسية، حيث قال: «فليس علينا أن نعلم العربية للسكان الذين امتنعوا دائماً عن تعلمها، إن العربية عامل من عوامل نشر الإسلام؛ لأن هذه اللغة يتم تعلمها بواسطة القرآن بينما تقتضي مصلحتنا أن نطور البربر خارج نطاق الإسلام»( الودغيري ، ١٩٩٣، ص٨٦). منذ ذلك الحين عملت الفرنسية، باعتبارها لغة القوة والهيمنة على تقزيم دور العربية والتغلغل إلى المجالات العامة بالمغرب، ضمن خطة محكمة: من المدرسة الفرنسية وجهازها التعليمي، إلى الكنيسة المسيحية، وإدارة الشؤون الأهلية، وضباط الاستعلامات، وضباط الجيش، ومؤسسات البحث الجامعي، ووسائل الإعلام( الودغيري ، ١٩٩٣، ص٨٦). «عندما استولت سلطة الحماية على مقاليد الحكم في بلادنا، كان كل ما أحدث بالمغرب، من ألفه إلى يائه على النمط الفرنسي، وباللغة الفرنسية، وبالأساليب الفرنسية» (محمد الفاسي، ١٩٧٣ ص: ٧٦-٧٧). ومنذ ذلك الحين غدت لغة السيطرة والانتقاء الاجتماعي، ولغة الإدارة. وقد كان برنامج المستعمر هو خلق كيانات هوياتية منفصلة من خلال التعليم. فتحت عنوان عصرنة المدرسة والقضاء على الأمية فميز الاحتلال بين ثلاثة أنواع من التعليم في المغرب: التعليم الأوربي، الموجه لأبناء المستعمِرين، والتعليم الإسرائيلي الخاص بأبناء اليهود المغاربة، والتعليم الإسلامي الخاص بالمغاربة. وفيما يخص تعليم المسلمين فقد صنف حسب الفئات الاجتماعية، فكما يوجد هناك فلاحون وصناع وبورجوازيون وأسر مخزنية كبرى، يجب أن توجد مدارس شعبية قروية وحضرية، مدارس ابتدائية لأبناء الأعيان، ومدارس عليا إسلامية يجب أن تتحول بسرعة إلى ثانويات إسلامية

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.


للنخبـة الاجتماعيـة. لـذا كانـت الفكـرة المؤسسـة للسياسـة التعليميـة هـي خلـق كيانـات هوياتيـة داخـل نفـس الفضـاء الاجتماعـي. فسَـنّت لـكل شـريحة اجتماعيـة مـا يناسـبها مـن التعليـم، بحيـث سـيكون علـى الفـلاح الصغيـر عنـد تخرجـه مـن المدرسـة أن يعـود إلى الأرض، وابـن العامـل بالمدينـة يجـب أن يصـير عامـلا ، ويجـب علـى الطفـل مـن وسـط اجتماعـي معـين أن يتلقـى تعليمـا يتـلاءم مـع وسـطه ويبقيـه فيـه ويجعلـه أكـثر كفـاءة للقيـام بـدوره الاجتماعي»(الحسـن الهـلالي، ٢٠٢٢). هكـذا، تـم تقسـيم التعليـم الإسـلامي إلى تعليـم شـعبي مهـني وتعليـم نظـري راقي، وأسـند إلى كل واحـد منهمـا تحقيـق أهـداف محـددة. لـذا قامـت السياسـة الفرنسـية علـى تثبيـت الفكـرة الانقسـامية داخـل السـوق اللغويـة المغربيـة مـن أجـل تأبيـد الهيمنـة. وقـد اتضـح ذلـك مـع الظهـير البربـري الـذي قـام علـى الفصـل الإثـني والقضـائي بـين ركـني المجتمـع: العـرب والبربـر، مـن خـلال سـن قوانـين مدنيـة خاصـة بالبربـر فيمـا يسـمى بالظهـير البربـري الـذي صـدر في١٦مايـو١٩٣٠ (عبـد الوهـاب، بـن منصـور،١٩٩١، ص.٨٥). والغايـة منـه هـو فصـل الأمازيـغ عـن العـرب وإخراجهـم مـن سـلطة الدولـة المغربيـة، ممـا خلـق مقاومـة مدنيـة واحتجاجـات كبـيرة. وإضافـة إلى سياسـة التفرقـة قـام الاسـتعمار ببـث مفاهيـم الهيمنـة الـتي تجعـل مـن لغتـه لغـة الـرقي والتميـز واعتبـار لغـة السـكان المحليـين لغـة التخلـف والتأخـر. حيـث نشـر أحـد أسـاتذته كتابـا عنوانـه «اللغـة الفرنسـية لغـة الحضـارة في إفريقيـا الغربيـة الفرنسـية» يبـين فيـه أن لغـات المسـتعمرين، وعلـى رأسـها العربيـة، هـي لغـات منحطـة ومتجـاوزة حضاريـا، لـذا مـن الضـروري اعتمـاد لغـة المسـتعمِر، لغـة التنويـر والتقـدم (الودغـيري، ١٩٩٣، ص ٦٤).

### ٣- سياسة التعريب وبناء الدولة الوطنية:

بعـد حصـول المغـرب علـى اسـتقلاله السـياسي ورحيل القـوات الفرنسـية سـنة ١٩٥٦بدأ التفكـير في السياسـة اللغويـة باعتبارهـا عنصـرا محوريـا في تأسـيس الدولـة الوطنيـة الجديـدة، واسـتلهمت الأفـكار والمبـادئ مـن أدبيـات الحركـة الوطنيـة الـتي وضعـت أثنـاء

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

مقاومتها المستعمر الفرنسي أطرا مرجعية للدولة الوطنية. وقد تمثلت الدولة المغربية هذه الأطر من خلال مستويين: قانوني وتربوي. فعلى المستوى القانوني صاغ المشرع توافق المجتمع المغربي حول العربية بالتأكيد على رسميتها الدستورية. إذ تنص الدساتير المغربية المتتالية منذ الاستقلال السياسي على أن «المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، لغتها الرسمية هي اللغة العربية، وهي جزء من المغرب العربي الكبير» (الأمانة العامة للحكومة، ١٩٩٦، ص٢). بل كان التعبير صريحا في أول مشروع دستور قبل الاحتلال الفرنسي، أي فيما يسمى بمشروع مولاي عبد الحفيظ لسنة ١٩٠٨. وهذا يدل على أن رمزية اللغة العربية وقوتها الوجودية بالمغرب هي جزء من المخيال المجتمعي الذي تجلى قانونيا من خلال الدستور والقوانين ذات الصلة.

أما على المستوى التربوي فقد شكل إصلاح المدرسة جوهر الاستقلال السياسي وقيام الدولة الوطنية المستقلة على عناصر الهوية الأربعة التي أعلنتها «اللجنة الملكية لإصلاح التعليم»، التي كونها الملك الراحل محمد الخامس وعقدت أول اجتماع لها يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٥٧. هي: التعميم، والتوحيد، والتعريب، ومغربة الأطر. حيث كان الانتماء اللغوي العربي جوهر السياسة اللغوية المغربية، وركنا أساسيا في استكمال التحرر من الثقافة الاستعمارية، كما أبرزته كتابات الحركة الوطنية التي ركزت على أن الإصلاح اللغوي يرتبط بضرورة تجاوز الواقع الاستعماري الذي أسس سياسته على مفهومي: التشظي التربوي والفكري، والنظرة التراتبية للغات. والتعددية التربوية تخلق تعددية في الانتماء والهوية. ومن المعلوم من جهة التربيةأن تعدد لغات التعليم في البلد الواحد يضر أضرارا فاحشة بتكوين الأبناء ومستقبل الثقافة في الوطن، وأن واجب الدولة أن تعمل ما في استطاعتها لتكوين لغة الدراسة واحدة في جميع أجزاء القطر وفي كل مراحل التعليم (الفاسي، علال، ١٩٥٢م، ص٢٦٤). فالنتائج السلبية لا ترتبط فقط بالتلميذ بل بالهوية الوطنية. لذا أخذت الحركة الوطنية على عاتقها

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

مسألة الإصلاح التربوي كمدخل أساسي للتحرر من هيمنة الثقافة الاستعمارية، وكان تعريب التعليم مدخلا رئيسيا للفصل مع النموذج الاستعماري الذي اعتمد الرؤية الاحتقارية للغة البلد وثقافته.

لكن الواقع أن النص الدستوري الذي نص على رسمية اللغة العربية منذ الاستقلال لم يمكن للعربية شروط اللغة الرسمية كما تجلى في عدم الأجرأة القانونية والتشريعية لرسميتها، حيث لم يصدر أي قانون تنظيمي أو قانون إطار يحدد آليات التنزيل، وغياب مؤسسة علمية تعنى بتطوير اللغة العربية وتوحيد مصطلحاتها. فقد بشر الميثاق الوطني للتربية والتكوين بإحداث أكاديمية محمد السادس للغة العربية باعتبارها مؤسسة مهتمة بالتنمية المتواصلة للنسق اللساني العربي على مستويات التركيب والتوليد والمعجم (الميثاق الوطني للتربية والتكوين، الفصل ١١٣، ص٣٩)، كما أصدر العاهل المغربي مرسوما يقضي بتأسيس أكاديمية تحمل اسمه: «أكاديمية محمد السادس للغة العربية»، دون أن ترى النور لحد الآن. ويبدو أن الإشكال الحقيقي الذي واجهته سياسة التعريب ليس لغويا أو فكريا، ولكنه سياسي واجتماعي لأنها لم تتجاوز أسوار المدرسة ولم ترتبط باستعمال عام للعربية، إذ حدته في المؤسسات التعليمية، وترتب عن ذلك تراجعه في المحيط المجتمعي، إضافة إلى انطلاقته الفجائية مع المشاكل التي لازمت المدرسة المغربية في دولة الاستقلال الناشئة.

### ٤- دستور ٢٠١١ وترسيم التعدد اللغوي:

بعد الإشكالات التي عرفها الوضع اللغوي بالمغرب منذ الاستقلال، والالتباسات التي رافقت السياسة اللغوية المغربية، لدرجة التشكيك في وجود تخطيط لغوي صريح أو ضمني، جاء نص الدستور الجديد لسنة ٢٠١١ ليستعيد ميسم التعددية الواقعية التي طبعت الحالة المغربية منذ بداية التاريخ، والتراجع عن مسار التعريب. ففي التصدير

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

جاء التفصيل في المسألة الهوياتية من خلال تحديد العناصر المكونة لهوية المغرب عقديا وإثنيا وعرقيا وحضاريا. «المملكة المغربية دولة إسلامية، متشبثة بوحدتها الوطنية والترابية، وبصيانة تلاحم مقومات هويتها الوطنية، الموحدة بانصهار كل مكوناتها، العربية – الإسلامية والأمازيغية، والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية» (الأمانة العامة للحكومة،٢٠١١). وكما يتضح فللمرة الأولى يعترف الدستور المغربي ويدون عناصر التعدد الهوياتي بشكل يجمع بين الأبعاد الجغرافية والإثنية والتاريخية وباستحضار لكل الأطراف التي ساهمت في صياغة وجوده، قبل أن يرسم الفصل الخامس من الدستور هذه التعددية لغويا حين قال: «تظل العربية اللغة الرسمية للدولة، وتعمل الدولة على حمايتها وتطويرها، وتنمية استعمالها. تعد الأمازيغية أيضا لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة، بدون استثناء. يحدد قانون تنظيمي مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفيات إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلا بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية» (الأمانة العامة للحكومة،٢٠١١). ومن خلال قراءة مفاصل هذا النص يبدو أن المشرع قد رسم معالم السياسة اللغوية المستقبلية التي تتجلى في العناصر التالية:

١- حماية اللغة العربية وتطويرها وتنمية استعمالها، مما يشكل إشارة إلى دور السلطة في النهوض بالعربية كمكون أساس من مكونات الهوية الوطنية.

٢- ربط ترسيم الأمازيغية بصدور قانونها التنظيمي والذي صدر في ظهير شريف رقم ١٢١-١٩-١ في ١٢ من محرم ١٤٤١ (١٢ سبتمبر ٢٠١٩) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم ١٦-٢٦ المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

٣- إحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، محددا وظيفته الأساسية في: «حماية وتنمية اللغات العربية والأمازيغية، ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية، تراثا وإبداعا أصيلا». وقد صدر ظهير شريف رقم ٣٤-٢٠-١ صادر في ٥ شعبان ١٤٤١ (٣٠ مارس ٢٠٢٠) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم ١٦-٠٤ المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

٤- إدراج اللهجات باعتبارها مكونات ثقافية تعمل الدولة على «حمايتها» وجعل أهم وظائف الدولة **«صيانة الحسانية، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الهوية الثقافية المغربية الموحدة، وعلى حماية اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة في المغرب». وأهم وظائف المجلس المعلن عنه حماية «مختلف التعبيرات الثقافية المغربية».**

والواقع أن النص الدستوري قد شكل منعطفا حاسما في مسار السياسة اللغوية المغربية. حيث نقل التعددية من التداول العملي إلى التقنين الدستوري. وإن كان الدستور قد فتح المجال لصدور العديد من النصوص المنظمة للتعددية اللغوية واللهجية، فقد كان تتويجا لمسار من التراجع التدريجي عن الأحادية اللغوية القانونية وعن سياسة التعريب التي شكلت جوهر دولة الاستقلال. فقد سبق للميثاق الوطني للتربية والتكوين ١٩٩٩ أن دعا إلى توسيع العرض اللغوي داخل النظام المدرسي ضمن نسق لغوي لساني متعدد؛ وذلك بإقرار اللغة الفرنسية منذ السنة الثانية من التعليم الابتدائي، وإدخال لغة أجنبية ثانية في التعليمين الابتدائي والإعدادي، وإقرار تدريس اللغة الأمازيغية في التعليم الابتدائي. كما دعت الرؤية الاستراتيجية للإصلاح ٢٠١٥-٢٠٣٠ إلى تنويع لغات التدريس باعتماد «التناوب اللغوي» لتقوية التمكن من الكفايات اللغوية لدى المتعلمين، وتوفير سبل الانسجام في لغات التدريس بين أسلاك التعليم والتكوين كما يبرزه الجدول التالي:

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

**الجدول (٣): اللغات المدرّسة ولغات التدريس وفق الرؤية الاستراتيجية ٢٠١٥-٢٠٣٠**

| السلك التعليمي | لغات التدريس | اللغات المُدَرَّسَة |
|---|---|---|
| التعليم الأولي | عربية | عربية (السنة الأولى) + فرنسية (السنة الأولى) |
| التعليم الابتدائي | عربية | عربية (السنة الأولى) + أمازيغية (السنة الأولى) + فرنسية (السنة الأولى) + إنجليزية (السنة الرابعة) |
| التعليم الإعدادي | عربية +فرنسية | عربية + أمازيغية + فرنسية + إنجليزية |
| التعليم الثانوي | عربية+ فرنسية+ إنجليزية | عربية + أمازيغية +فرنسية +إنجليزية + لغة اختيارية، مثل الإسبانية |
| التعليم الجامعي | غير محددة | غير محددة |
| التكوين المهني | اللغات المعتمدة+ إنجليزية | غير محددة |

وقد جاء القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين رقم ٥١,١٧ الذي صادق عليه البرلمان المغربي للتنزيل القانوني لمبادئ هذه الرؤية، وتحويل الاختيارات الكبرى الوارد في فصول الرؤية إلى تعاقد وطني ملزم للجميع: حكومة ومنتخبين ومسؤولين. وفي المسألة اللغوية اعتمد القانون اللغة العربية لغة أساسية للتدريس، مع تطوير وضع اللغة الأمازيغية في المدرسة ضمن إطار عمل وطني واضح ومتناغم مع أحكام الدستور، باعتبارها لغة رسمية للدولة، ورصيدا مشتركا لجميع المغاربة دون استثناء. ويهدف مشروع القانون إلى إرساء تعددية لغوية بكيفية تدريجية ومتوازنة، تروم جعل المتعلم الحاصل على الباكالوريا متمكنا من اللغة العربية، وقادرا على

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

التواصـل بالأمازيغيـة، ومُتقنـا للغتـين أجنبيتـين علـى الأقـل. وبنـاء علـى مـا سـبق ركـز القانـون الإطـار علـى هندسـة لغويـة، تعتمـد في المناهـج والبرامـج والتكوينـات المختلفـة علـى مبـادئ تعطـي الأولويـة للـدور الوظيفـي للغـات المعتمـدة في المدرسـة لترسـيخ الهويـة الوطنيـة واكتسـاب المعـارف والكفايـات وتحقيـق الانفتـاح علـى المحيـط المحلـي والكـوني وضمـان الاندمـاج الاقتصـادي والاجتماعـي والثقـافي، وكل ذلـك عـبر إرسـاء تعدديـة لغويـة بكيفيـة تدريجيـة ومتوازنـة مـع إعمـال مبـدأ التنـاوب اللغـوي في تدريـس بعـض المـواد ولا سـيما العلميـة والتقنيـة[1].

## القسم الثالث: رصد تحليلي للسياسات اللغوية بالمغرب:

تـروم الدراسـة كشـف اللثـام عـن واقـع السياسـة اللغويـة بالمغـرب عـبر مراحلهـا المختلفـة. وتقـوم مقاربتنـا علـى اسـتثمار بعـض أدوات منهـج دراسـة الحالـة الـذي يعـنى بدراسـة الظواهـر الإنسـانية مـن خـلال التحليـل المتعمـق لحالـة محـددة بمـا يسـمح بملاحظـة السـلوكيات في مـكان وزمـان محدديـن علـى المسـتوى الإجـرائي. وسـتكمن الاسـتفادة مـن المنهـج في رصـد المعطيـات المطلوبـة وتصنيفهـا علـى ضـوء مؤشـرات تنبثـق مـن المفاهيـم المرجعيـة للمشـروع؛ وذلـك وفـق آليتـين منهجيتـين: الأولى إحصائيـة وصفيـة للقـرارات اللغويـة عـبر أشـكال وجـداول، والثانيـة تفسـيرية نحلـل فيهـا الإحصـاءات والأرقـام المجموعـة. ومـن خـلال اسـتثمارنا للمعطيـات والوثائـق الـتي جمعهـا الباحثـون مـن مختلـف المصـادر والمؤسسـات، سـنقدم صـورة تقريبيـة عـن الواقـع اللغـوي المغـربي.

(١) يعـرَّف القانـون الإطـار التنـاوب اللغـوي بكونـه مقاربـة بيداغوجيـة وخيـارا تربويـا يسـتثمر في التعليـم المـزدوج أو متعـدد اللغـات، بهـدف تنويـع لغـات التدريـس، عـن طريـق تعليـم بعـض المضامـين أو المجـزوءات في بعـض المـواد باللغـات الأجنبيـة قصـد تحسـين التحصيـل الـدراسي بهـا.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

## ١- بيانات الدراسة:

- **أولا: القرارات اللغوية حسب سنة إصدار القرار**

### جدول(٤): القرارات اللغوية حسب سنة الإصدار

| ع.ق | السنة | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | ١٩٠٨ | ١٩٦١ | ١٩٦٢ | ١٩٦٥ | ١٩٧٠ | ١٩٧٢ | ١٩٧٧ | ١٩٨٠ | ١٩٩٢ | ١٩٩٦ | ١٩٩٧ | ١٩٩٨ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٨ | ٢٠١٤ |
| ٢ | ٢٠٠٢ | | ٢٠٠٤ | | ٢٠١٣ | | | ٢٠١٥ | | ٢٠١٦ | | | ٢٠٢٠ | | |
| ٣ | ١٩٨٣ | | ٢٠٠٣ | | ٢٠٠٩ | | | ٢٠١٠ | | | ٢٠١٩ | | | | |
| ٤ | ٢٠٠٠ | | ٢٠٠١ | | ٢٠١١ | | | ٢٠١٢ | | | ٢٠١٧ | | | ٢٠١٨ | |
| ٥ | ٢٠٠٥ | | | | | | | | | | | | | | |
| ٦ | ٢٠٢١ | | | | | | | | ٢٠٢٢ | | | | | | |
| ٧ | | | | | | | | | | | | | | | |
| ٨ | | | | | | | | | | | | | | | |
| ٩ | ٢٠٠٧ | | | | | | | | | | | | | | |

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

## شكل (١): القرارات اللغوية حسب سنة الإصدار

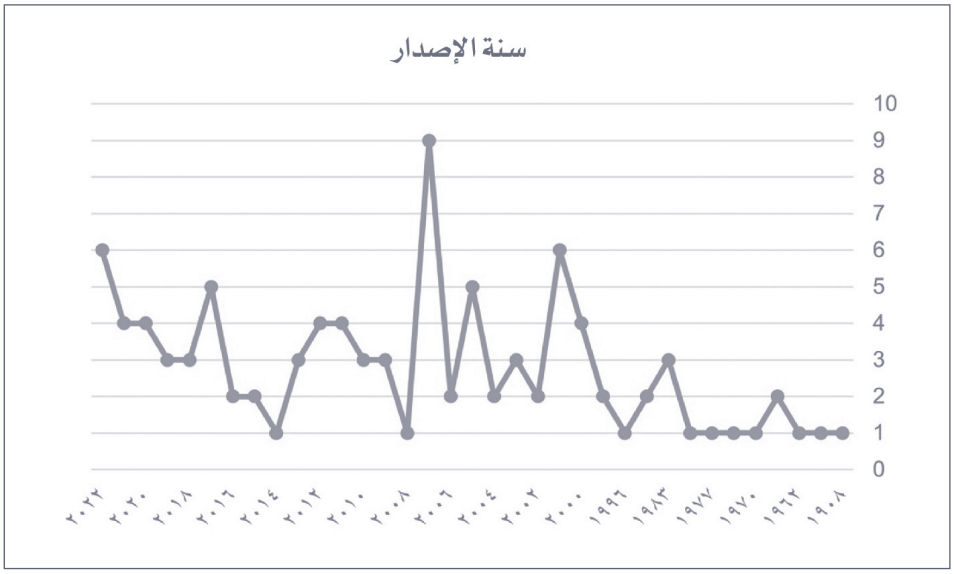


## جدول (٥): القرارات اللغوية حسب المراحل

| | |
|---|---|
| مرحلة الأحادية | ٥٨ |
| مرحلة التعددية | ٤١ |

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

شكل (٢):

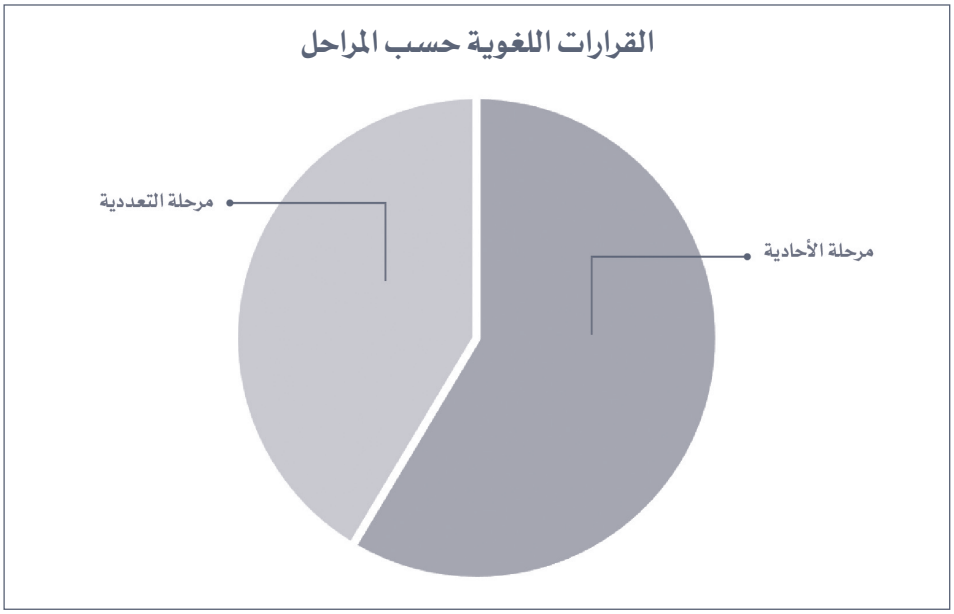


جدول (٦): القرارات اللغوية العرضية والمستقلة حسب سنة الإصدار

| السنة | قرار عرضي | قرار مستقل |
|---|---|---|
| ١٩٠٨ | ١ | |
| ١٩٦١ | ١ | |
| ١٩٦٢ | ١ | |
| ١٩٦٥ | ١ | ١ |
| ١٩٧٠ | ١ | |
| ١٩٧٢ | ١ | |
| ١٩٧٧ | | ١ |

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

| السنة | قرار عرضي | قرار مستقل |
|---|---|---|
| ١٩٨٠ | ١ | |
| ١٩٨٣ | | ١ |
| ١٩٨٣ | ٢ | |
| ١٩٩٢ | ١ | ١ |
| ١٩٩٦ | ١ | |
| ١٩٩٧ | | ١ |
| ١٩٩٨ | | ١ |
| ٢٠٠٠ | ٤ | |
| ٢٠٠١ | ١ | ٥ |
| ٢٠٠٢ | ١ | ١ |
| ٢٠٠٣ | ١ | ٢ |
| ٢٠٠٤ | ١ | ١ |
| ٢٠٠٥ | | ٥ |
| ٢٠٠٦ | ١ | ١ |
| ٢٠٠٧ | ١ | ٧ |
| ٢٠٠٨ | | ١ |
| ٢٠٠٩ | | ٣ |
| ٢٠١٠ | ١ | ٢ |
| ٢٠١١ | ٢ | ٢ |
| ٢٠١٢ | ٣ | ١ |

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

| السنة | قرار عرضي | قرار مستقل |
|---|---|---|
| ٢٠١٣ | | ٢ |
| ٢٠١٤ | | ١ |
| ٢٠١٥ | ٢ | |
| ٢٠١٦ | ١ | ١ |
| ٢٠١٧ | ٢ | ٢ |
| ٢٠١٨ | ١ | ٣ |
| ٢٠١٩ | ٢ | ١ |
| ٢٠٢٠ | ١ | ١ |
| ٢٠٢١ | ٥ | ١ |
| ٢٠٢٢ | ٣ | ٣ |

- **ثانياً القرارات اللغوية حسب نوع القرار**

**جدول (٧): توزيع القرارات اللغوية حسب نوع القرار**

| نوع القرار | العدد |
|---|---|
| قرار مستقل | ٥٧ |
| قرار عرضي | ٤١ |

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

شكل (٣):

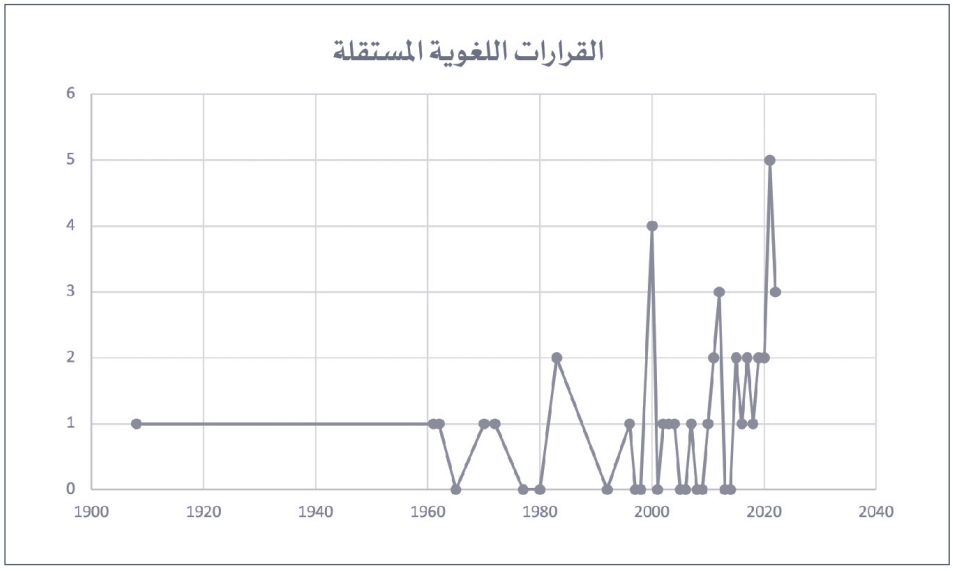


شكل (٤):

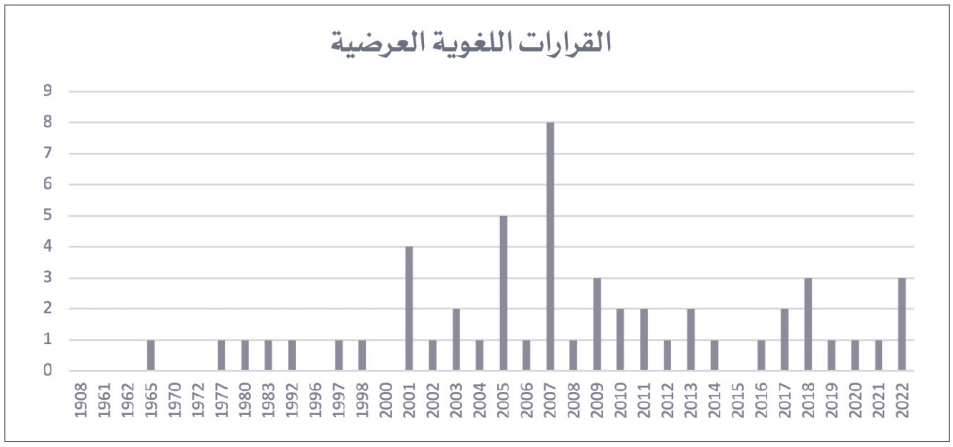

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

- **ثالثاًالقرارات اللغوية حسب مجال القرار**

## جدول (٨): توزيع القرارات اللغوية حسب مجال القرار

| المجال | العدد | نوع القرار | |
|---|---|---|---|
| | | مستقل | عرضي |
| الاقتصاد | ١ | ٠٠ | ١ |
| التعليم | ٥٩ | ٣٥ | ٢٤ |
| الثقافة | ٥ | ٤ | ١ |
| الصحة | ٢ | ١ | ١ |
| القانون | ٢٥ | ١٥ | ١٠ |
| العمل | ١ | ١ | ٠٠ |
| الإعلام | ٥ | ١ | ٤ |
| إجمالي القرارات | ٩٨ | ٥٧ | ٤١ |

## شكل(٥):توزيع القرارات اللغوية حسب المجال

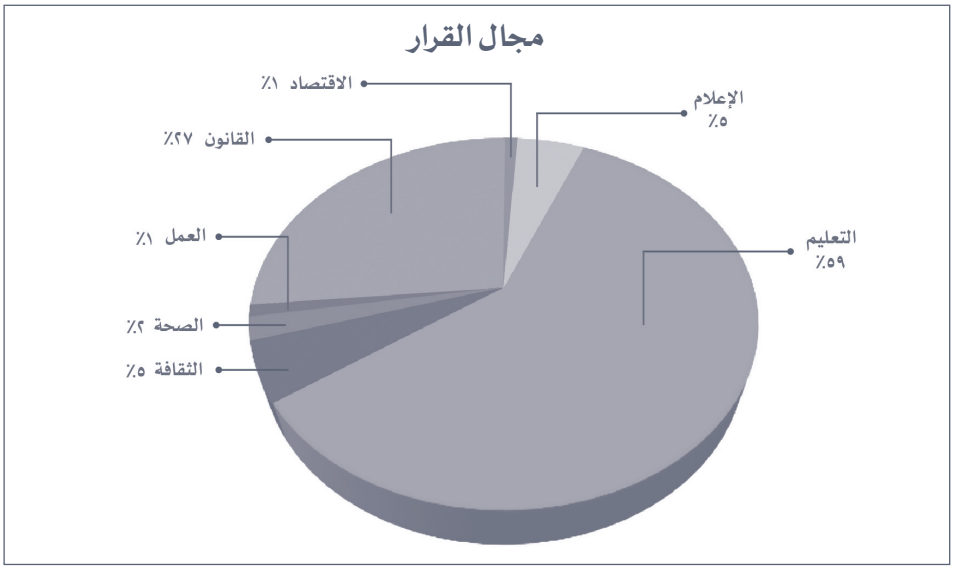

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

شكل (٦): مجالات القرارات اللغوية المستقلة

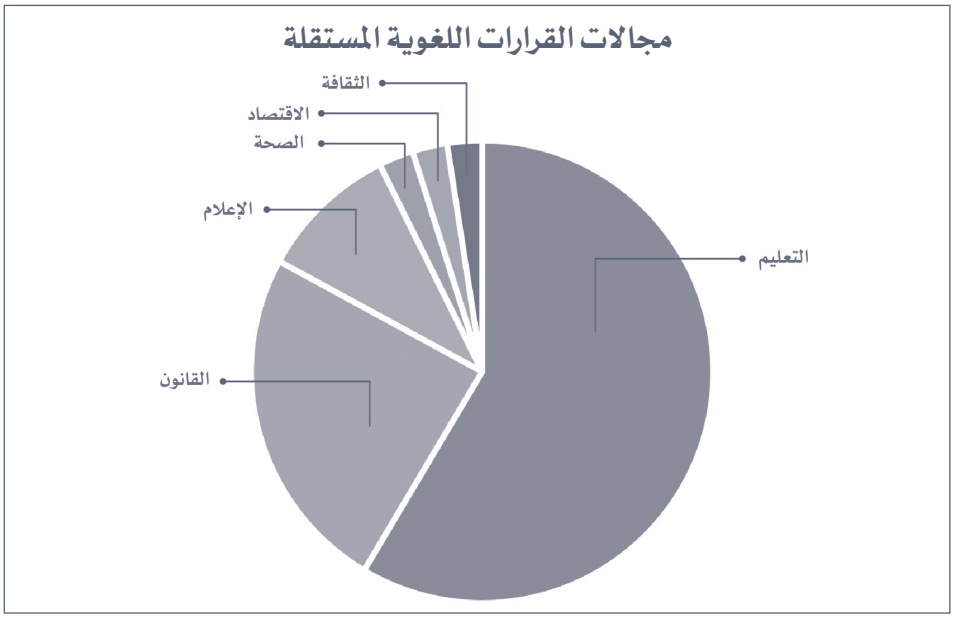


شكل (٧): مجالات القرارات اللغوية العرضية

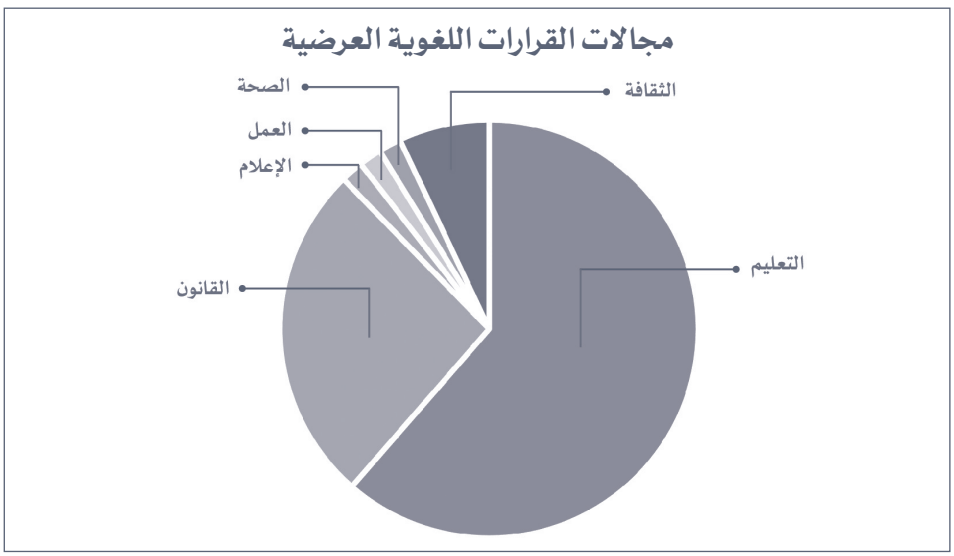

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

- **رابعاًالقرارات اللغوية حسب جهة إصدار القرار**

**جدول (٩):**

| جهة إصدار القرار | عدد إجمالي القرارات | جهة الصدور | | ع. ق | مستقل | عرضي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الديوان الملكي | ٢ | ظهير ملكي | | ٢ | ٠٠ | ٢ |
| المؤسسة التنفيذية | ٨٢ | رئاسة الحكومة /الوزير الأول | | ٢١ | ٦ | ١٥ |
| | | وزارة الصيد البحري والشؤون الإدارية والعلاقة مع البرلمان | | ١ | ١ | ٠٠ |
| | | وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي | | ٤٧ | ٣٣ | ١٤ |
| | | وزارة العدل / وزارة العدل والحريات | | ٣ | ٢ | ١ |
| | | وزارة التجهيز والماء | | ١ | ١ | ٠٠ |
| | | الأمانة العامة للحكومة | | ٩ | ٢ | ٧ |
| المؤسسة التشريعية | ٤ | البرلمان | | ٤ | ٠٠ | ٤ |
| مؤسسات عمومية | ٧ | المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي | | ٣ | ١ | ٣ |
| | | القضاء | المجلس الأعلى للقضاء | ١ | ٠٠ | ١ |
| | | | المحكمة الإدارية | ١ | ١ | ٠٠ |
| | | | محكمة النقض | ١ | ١ | ٠٠ |
| | | | هيئة المحامين | ١ | ١ | ٠٠ |

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

## شكل (٨): جهات إصدار القرارات اللغوية

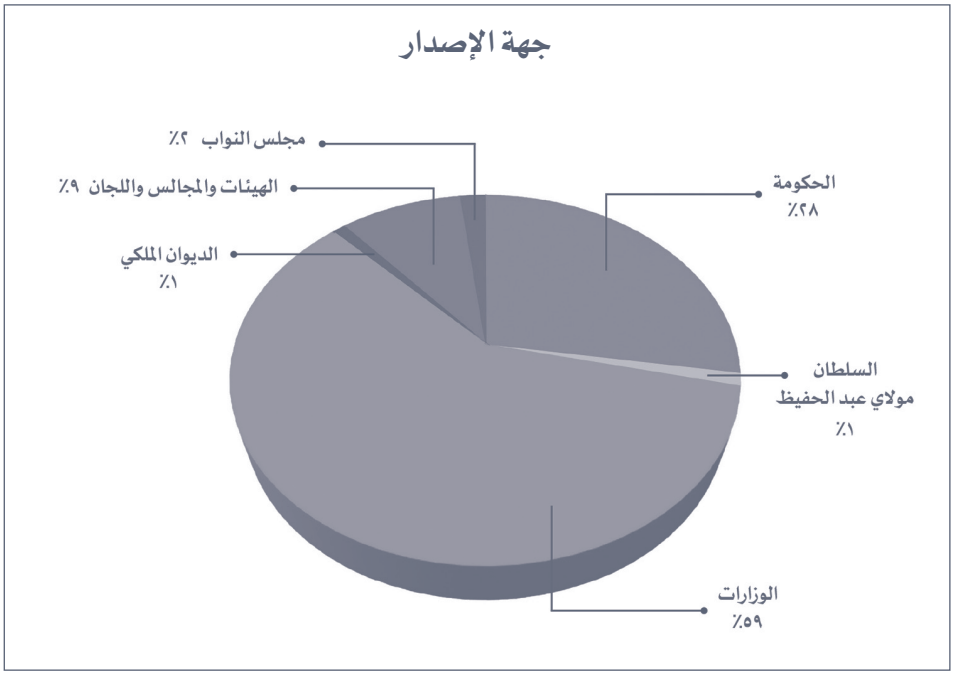


## جدول (١٠): أهداف القرارات اللغوية

| أهداف القرارات | العدد |
|---|---|
| استعمال اللغة | ٣٧ |
| تنمية اللغة | ٥٥ |
| حماية اللغة | ٦ |
| المجموع | ٩٨ |

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

## شكل (٩): أهداف القرارات اللغوية

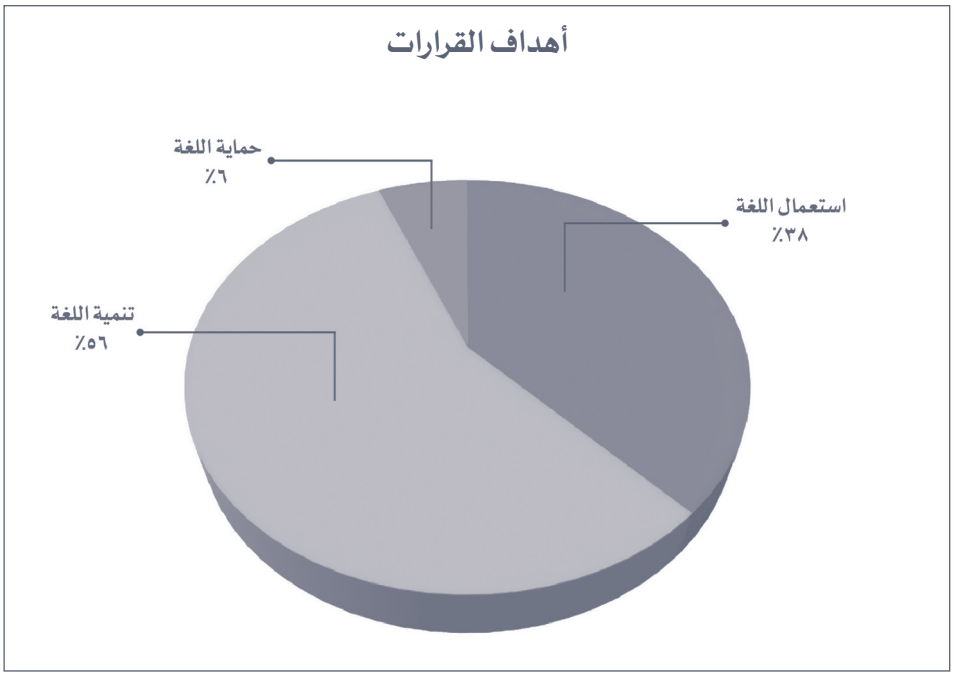


## جدول (١١): توزيع القرارات اللغوية حسب أنواع التخطيط اللغوي

| أنواع التخطيط اللغوي | العدد |
|---|---|
| الوضع اللغوي | ٤٠ |
| الاكتساب اللغوي | ٥٨ |
| المجموع | ٩٨ |

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

**شكل (١٠): تصنيف القرارات اللغوية حسب أنواع التخطيط اللغوي**

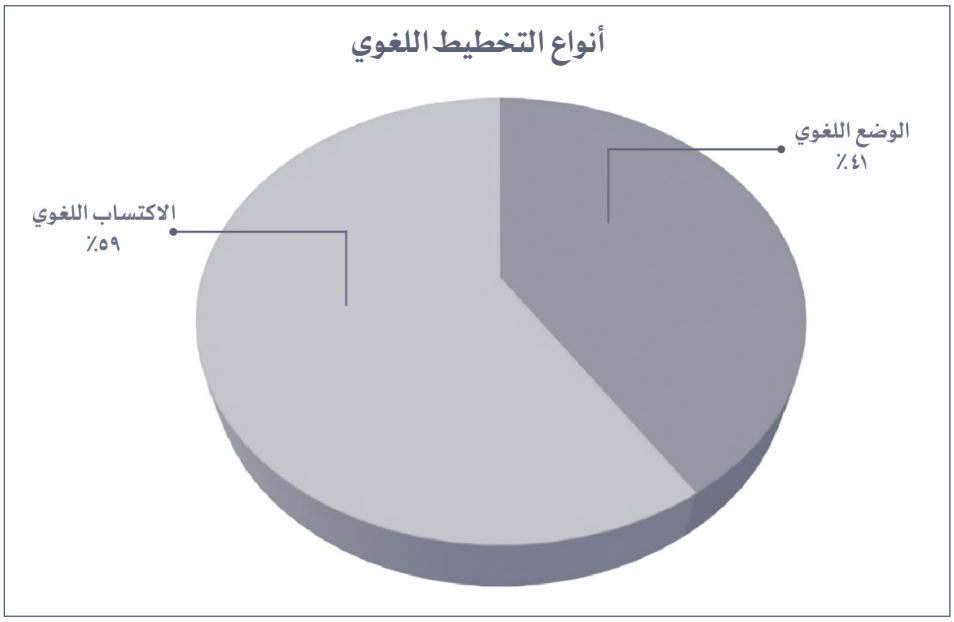


**٢- قراءة في نتائج التحليل الكمي للقرارات اللغوية:**

ينبغـي الإشـارة في مقدمـة القـراءة إلى أن هنـاك تمايـزا بـين الطـول النسـبي لمرحلـة الرصـد وعـدد القـرارات. إذ تمتـد زمنيـا مـن أول مشـروع دسـتور عرفتـه المملكـة (١٩٠٨)، والـذي ينسـب عـادة إلى السـلطان المـولى عبـد الحفيـظ (١٩٠٨ـــ١٩١٢) الموقـع على معاهـدة الحمايـة، وصـولا إلى ٢٠٢٢. ويمكـن في هـذا السـياق الإشـارة إلى أمريـن:

أ. بالرغـم مـن أن اللغـة العربيـة كانـت علـى الـدوام عنصـرا محوريـا في النقـاش المجتمعـي والرسـمي، حيـث حضـرت في أول مشـروع دسـتوري، وفي كتابـات رجـالات الحركـة الوطنيـة ومقاومـة الاسـتعمار، كمـا كانـت لازمـة ضروريـة في كل ديباجـات الدسـاتير المغربيـة المتتاليـة (١٩٠٨، ١٩٦٢، ١٩٧٢، ١٩٩٢، ١٩٩٦، ٢٠١١) الـتي عدلـت مقتضياتهـا وفصولهـا، لكـن العربيـة ظلـت محافظـة علـى موقعهـا المتقـدم، فـإن ذلـك لـم يترجـم

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

قانونيـا في قـرارات تحـمي اللغـة الرسـمية وتمكـن لهـا في المجـالات المختلفـة. ويمكـن تفسـير ذلـك بكـون النـص الدسـتوري ومذكـرات الـوزراء المتتاليـة، كانـت كافيـة للتعبـير عـن موقعهـا في الوجـدان الشـعبي وحمايتهـا، مسـتغنية بذلـك عـن إصـدار قـرارات لغويـة أخـرى. إذ لـم يعـرف المغـرب الحديـث نصـا تنظيميـا أو قانونـا ملزمـا يفـرض حمايـة لغـة الضـاد والتمكـين لهـا، بـل كانـت المراسـيم الوزاريـة، حـتى تلـك المنسـوبة إلى رؤسـاء الحكومـات المختلفـين، تنقصهـا السـلطة الإلزاميـة وتبقـى عبـارة عـن توجيهـات إلى المديريـن والمسـؤولين المركزيـين والجهويـين.

ب. بالرغـم مـن قلـة القـرارات الـتي رصدهـا الباحثـون (٩٨ قـرارا)، بالمقارنـة مع حيويـة النقـاش اللغـوي داخـل المجتمـع المغـربي، فإنهـا تقـدم لمحـة موجـزة عـن التطـورات الـتي عرفتهـا السياسـة الوطنيـة والـتي انتقلـت مـن ترسـيم الأحاديـة اللغويـة إلى ترسـيم التعدديـة اللغويـة واللهجيـة. وفي المرحلتـين معـا كان صـدور القـرارات المتعلقـة بلغـة الضـاد عنوانـا بـارزا علـى مـدى اهتمـام الدولـة وطبيعـة تعاملهـا مـع الشـأنين اللغـوي والهويـاتي.

فـإذا تتبعنـا وتـيرة صـدور القـرارات اللغويـة خـلال مـدة الرصـد سـنجد غيـاب التـوازن بـين السـنوات المرصـودة مـن حيـث عـدد القـرارات الصـادرة، حيـث تتأرجـح بـين قـرار واحـد في السـنة وصـولا إلى تسـعة قـرارات تنفـرد بهـا سـنة ٢٠٠٧ (جدول٥/شـكل٢). وغالبيـة السـنوات تعـرف صـدور قـرار لغـوي وحيـد وفريـد (١٥ سـنة)، والبـاقي مـوزع حسـب الترتيـب: سـتة قـرارات (سـنتان)، خمسـة قـرارات (سـنة واحـدة)، أربـع قـرارات (٦سـنوات)، قـراران (٦ سـنوات)، ٣ قـرارات (٥سـنوات). وبالعـودة إلى القـرارات الصـادرة في سـنة الـذروة ٢٠٠٧ سـنجد أن جلهـا صـادر مـن جهـة واحـدة هـي وزارة التعليـم، باسـتثناء قـرار واحـد ورد في التصريـح الحكـومي. والبـادي أن التفسـير الموضوعـي يدفعنـا إلى أن جـل القـرارات وردت في مذكـرات وزاريـة تـروم تنظيـم تدريـس اللغـة العربيـة في مختلـف الأسـلاك الدراسـية، ممـا يعـني أن جـل السـنوات عرفـت صـدور قـرار وحيـد إلى أربعـة قـرارات. كمـا أن النقـاش اللغـوي في المغـرب سـيطر عليـه البعـد التعليمـي، وهـو الـذي يفسـر حـدة الجـدل القائـم حـول لغـة التدريـس الـذي رافـق التصويـت علـى القانـون الإطـار ٥١,١٧ المتعلـق بمنظومـة التربيـة

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.



والتكويـن والبحـث العلـمي، في البرلمـان المغـربي. كمـا أن قلـة القـرارات في العقـود الموالية للاسـتقلال السـياسي يؤكـد الفكـرة الـتي انطلقنـا منهـا، وهـي التعامـل مـع المسـألة اللغويـة عمومـا بنـوع مـن البديهيـة، حيـث لـم تكـن تطـرح قضايـا الحمايـة والاسـتعمال إلا في سـنوات قلائـل. ومـع تطـور النقـاش العمـومي حـول اللغـات الوطنيـة (خاصـة الأمازيغيـة) وظهـور دعـوات ترسـيمها بـدأ الاهتمـام بإصـدار هـذا النـوع مـن القـرارات والمذكـرات. لـذا يبـدو مـن الضـروري منهجيـا التميـيزبـين مرحلتـين أساسـيتين في تاريـخ السياسـة اللغويـة المغربيـة:

- مرحلـة الأحاديـة اللغويـة حـين كانـت العربيـة تتمتـع بوضـع اللغـة الرسـمية الوحيـدة والـذي اسـتمرت مـن ١٩٠٨ إلى ٢٠١١.
- ومرحلـة التعدديـة حيـث غـدت مزاحمـة في وضعهـا الرسـمي مـن طـرف الأمازيغيـة والحسـانية واللهجـات والتعبـيرات الثقافيـة الأخـرى.

ولا نجـد اختلافـا كبـيرا بـين المرحلتـين مـن حيـث عـدد القـرارات اللغويـة الصـادرة (الشـكل ٣)، لأن المرحلـة الأولى بالرغـم مـن مدتهـا الزمنيـة الطويلة (١٩٠٨ــ٢٠١١) لـم يتجـاوز عـدد القـرارات المرصـودة ٥٨ قـراراً في حـين كان عـدد قـرارات المرحلـة الثانيـة ٤٠. ففـي الأولى كنـا أمـام وضـع لا يهتـم فيـه بالحمايـة القانونيـة للغـة الضـاد، اللغـة الرسـمية الوحيـدة، أمـا المرحلـة الثانيـة الـتي عرفـت مزاحمـة لغـات أخـرى للعربيـة في النـص الدسـتوري ممـا جعـل اهتمـام المشـرع ينصـب علـى ضبـط المجـالات الاسـتعمالية للغـة الرسـمية الجديـدة (الأمازيغيـة) وإصـدار القوانـين التنظيميـة المتعلقـة بهـا. وفي الحالتـين معـا يبقـى الاهتمـام باللغـة العربيـة قليـلا أو لـم يترجـم إلى نصـوص قانونيـة.

وقـد تصـدر قطـاع التعليـم بـكل مسـتوياته وأسـلاكه مجـالات القـرارات اللغويـة (٥٨ قـرارا) اعتبـارا لأن النقـاش المجتمعـي والسـياسي في المغـرب اهتـم كثـيرا بنـوع لغـة التدريـس وعلاقاتـه باللغـات المدرسـة. فمنـذ البدايـة عملـت الدولـة الوطنيـة بعـد الاسـتقلال علـى ربـط التحـرر مـن الاسـتعمار وتبعاتـه بفـرض اللغـة العربيـة لغـة للتدريـس في كل الشـعب والمجـالات. لـذا صـدرت عـن القطـاع العديـد مـن المذكـرات والمراسـيم المؤكـدة. فالتعليـم هـو

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

الـدرع الـواقي لهويـة الوطـن وانتمائـه، لـذا تعـددت المشـاريع الإصلاحيـة حـتى يمكـن وصـف مسـاره بأنـه تاريـخ الإصلاحـات الـتي انطلقـت مع أول لجنـة للإصـلاح سـنة ١٩٥٧ (الحركـة التعليميـة)، ضمـت جميـع ممثلـي أنمـاط التعليـم الموجـودة آنـذاك كالتعليـم الفرنـسي الإسـلامي والتعليـم اليهـودي والفرنـسي والإسـباني والأصيـل والتعليـم الحـر، وكان مـن بـين تصوراتهـا توحيـد البرامـج في جميـع أنـواع التعليـم، وتحديـد سـنوات الأسـلاك الدراسـية والتعريـب عـبر مراحل...إلـخ، وصـولا إلى الميثـاق الوطـني للتربيـة والتكويـن لسـنة ١٩٩٩، وفي الأخـير الرؤيـة الاسـتراتيجية لإصـلاح المدرسـة المغربيـة ٢٠١٥/٢٠٣٠. وفي جميـع المحطـات كان الهـم اللغـوي رئيسـا في صياغـة التصـورات والبحـث عـن هندسـة لغويـة تجمع بـين مبـادئ الهويـة وعناصـر الانفتـاح على الثقافـات والمعـارف. لـذا جـاءت جـل القـرارات المسـتقلة (٣٥) والعرضيـة (٢٣) لضبـط اسـتعمال اللغـات، وعلـى رأسـها العربيـة، داخـل المدرسـة المغربيـة.

ومـن خـلال الشـكل ٨ يبـدو حضـور المجـال القانـوني لافتـا، لكـون النصـوص التأسيسـية تركـز علـى ضـرورة اسـتعمال العربيـة في المجـالات الإداريـة والقضائيـة والقانونيـة، حيـث صـدرت العديـد مـن المذكـرات الوزاريـة الـتي تشـجع وتنـوه إلى ضـرورة اسـتعمال اللغـة الرسـمية في المخاطبـات والمراسـلات، سـواء مـن طـرف رئاسـة الحكومـة أو وزراء في قطاعـات معينـة. فقـد سـبق لـوزراء أولـين ورؤسـاء حكومـات مغربيـة متعاقبـة، أن وجهـوا منشـورات للـوزراء وكتـاب الدولة يلحّون فيهـا علـى السـهر علـى اسـتعمال اللغـة العربيـة بمختلـف المديريـات والمصالـح والمؤسسـات التابعـة لوزاراتهم. ومـن أمثلـة هـذه المنشـورات:

- المنشور رقم ١٢٢ المؤرخ في ١٩٧٣/١٠/٠٥، الصادر عن الوزير الأول أحمد عصمان.
- والمنشور رقم ٥٨/٩٨، الصادر عن الوزير الأول عبد الرحمن اليوسفي.
- والمنشور رقم ٤/٢٠٠٨ الصادر عن الوزير الأول عباس الفاسي.
- والمنشـور رقـم ١٦/٢٠١٨، الصـادر عـن رئيـس الحكومـة السـابق سـعد الديـن

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

العثماني، بتاريخ ٣٠ أكتوبر ٢٠١٨، في موضوع: إلزامية استعمال اللغة العربية أو اللغة الأمازيغية.

فالنص الدستوري ما فتئ يركز على رسمية اللغة العربية، ومنه تمتح مختلف القوانين والمراسيم قوتها التنفيذية بضرورة استعمال اللغة العربية في جميع المجالات، بما في ذلك المجال الإداري العمومي وطبقا للفصول ١٥٤ و١٥٥ و١٥ من الدستور؛ فإن «المرافق العمومية تخضع في تسييرها للمبادئ التي أقرها الدستور»، وعلى رأسها التواصل بلغة المواطنين. كما أن المجال القانوني منذ صدور القانون رقم ٣,٦٤ المؤرخ في ٢٢ رمضان ١٣٨٤هـ المتعلق بتوحيد المحاكم، أقر على أن «اللغة العربية هي لغة المداولات والمرافعات والأحكام"، كما صدرت عدة أحكام قضائية تؤكد على رسمية اللغة العربية ووجوب استعمالها، وترتب عن عدم الاستعمال إما بطلان المستندات المحررة بلغة أجنبية أو بالأمر بترجمتها إلى العربية، وأحيانا تحكم بتعويضات مالية عن الأضرار المادية والمعنوية الناتجة عن استعمال اللغة الأجنبية (في الغالب الفرنسية) بالإدارات والمؤسسات العمومية (انظر: مغرب القانون، ٢٧ مارس ٢٠١٧). لكن القطاعات الأقل ورودا من حيث عدد القرارات هي قطاعات يغلب عليها استعمال اللغة الفرنسية في التواصلين الإداري والمهني. فالمجال الاقتصادي هو مجال التداول الرسمي باللغة الأجنبية لاعتبارات براغماتية واستراتيجية. فرغم الإعلان الرسمي عن استقلال البلاد وإلغاء معاهدة الحماية في ٢ مارس ١٩٥٦، ظل المغرب تحت الوصاية الاقتصادية الفرنسية بحكم مجموعة من العوامل الموضوعية التي رسختها الإدارة الفرنسية في عهد الحماية أهمها: رواج العملة الفرنسية والخضوع لوحدة جمركية مع فرنسا، وهيمنة البنوك الفرنسية والرأسمال الفرنسي على الاقتصاد الوطني ...فضلا على أن المغرب كان ملزما إلى غاية سنة ١٩٥٩ بتوجيه صادراته حصريا نحو فرنسا، واستيراد حاجياته بالمرور إجباريا عبر باريس لكونها كانت المصدر الوحيد للعملة الصعبة، هذا الوضع الذي استمر بعد الاستقلال، أدركت معه الدولة بأن استقلالها السياسي والإداري عن فرنسا سيبقى شكليا ما لم تحقق استقلالها الاقتصادي والمالي الذي يعد المدخل الحقيقي لاسترجاع

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

السيادة الوطنية، والتحكم في إدارة موارد الدولة، من هنا شرعت الحكومات المغربية منذ البدايات الأولى للاستقلال في التخطيط لبناء اقتصاد وطني مستقل ومنفصل عن الأنظمة والهياكل الاقتصادية التي أوجدتها الحماية. لكن الانفصال الاقتصادي عن المستعمر من خلال الخروج من هيمنة المؤسسات المالية الفرنسية لم يصاحبه انفصال لغوي في القطاع؛ حيث ظلت لغته المسيطرة على المجال مع منافسة محتشمة حديثا للغة الإنجليزية. والأمر نفسه يصدق على قطاع الصحة والرياضة والدبلوماسية حيث القرارات اللغوية قليلة ونادرة. فالطب مازال تحت نير الهيمنة اللغوية الأجنبية بالرغم من محاولات التعريب المتعددة التي عرفها القطاع سابقا وحاليا، حيث بدأنا نشهد حركية معتبرة لمناقشة الأطاريح باللغة العربية في كليات الطب المختلفة، وظهور مسالك جامعية بالضاد التي يؤكد أصحابها أن المسألة ليست قضية لغوية فقط بل تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية، حيث الخدمة الطبية يجب أن تقدّم للناس بلغتهم أثناء الاستجواب الصّحي والتثقيف الصحي وسائر الأنشطة العلاجية. لكن ما زالت هذه المحاولات قليلة ونادرة.

ومن حيث جهات إصدار القرارات اللغوية تتصدر المؤسسة التنفيذية، بطبيعة الحال، القائمة، لكونها المعنية الأولى بتنزيل النصوص القانونية. حيث تحتكر مؤسساتها ووزاراتها إصدار مناشير ومراسيم السياسات اللغوية (٨٢ قراراً)، تليها المؤسسات العمومية المختلفة (٧ قرارات)، والديوان الملكي(قرارين). ولا يختلف الترتيب في التمييز بين القرارات المستقلة والعرضية مع الإشارة إلى أن القرارات الصادرة على شكل ظهائر ملكية كانت قرارات عرضية، وبالنسبة لرئاسة الحكومة فجلّ القرارات كانت عرضية ٠٦/١٥. لكن داخل الجهاز التنفيذي تتصدر قائمة الوزارات والهيئات وزارة التعليم ١٣/٣٥.

لقد حدد النص الدستور غايات السياسة اللغوية للدولة في ثلاث: الحماية والتنمية والاستعمال، حين قال: «تظل العربية اللغة الرسمية للدولة، وتعمل الدولة

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.


علـى حمايتهـا وتطويرهـا، وتنميـة اسـتعمالها»، وهـو مـا ترجـم في مقترحـات القوانـين البرلمانيـة القاضيـة بحمايـة وتطويـر تنميـة اسـتعمال اللغـة العربيـة فيمـا تقدمـت بـه العديـد مـن الفـرق النيابيـة. فنظـرا لكـون اللغـة الرسـمية جـزءا لا يتجـزأ مـن السـيادة الوطنيـة نـص المشـرع علـى ضـرورة الحمايـة قبـل الاسـتعمال والتنميـة، لأن حمايـة اللغـة الرسـمية هـي حمايـة للسـيادة الوطنيـة. فنحـن لـن نعـدم أمثلـة لهـذا الترابـط الوثيـق بـين الأمنـين اللغـوي والعـام، لأن تدخـل السـياسي في الشـأن اللغـوي غـدا أمـرا ضروريـا لبنـاء نمـط هويـاتي موحـد وتقديـم اسـتراتيجية التنميـط والتنشـئةُ علـى نفـس القيـم دفعـاً للتناشـز الفئـوي المفـضي إلى تفكيـك الجماعـة، كمـا يتجلـى في تدخـلات ساسـة العالـم الحديـث في بنـاء منظومتهـم اللغويـة اعتقـادا منهـم بالتماهـي بـين اللغـوي والسـياسي. لـذا فالحديـث عـن الحمايـة هـو ضـرورة فرضهـا الواقـع اللغـوي المتميـز بالافتـراس وهيمنـة اللغـات الأجنبيـة نتيجـة للانفتـاح والعولمـة، كمـا أنـه تأكيـد لمسـؤولية الدولـة والمجتمـع في تأهيـل اللغـة الرسـمية في مختلـف ميادين المعرفـة والثقافـة، والحيـاة العامـة، رعيـا للحقـوق والقوانـين المتعـارف عليهـا دوليـا، ونفيـا لـكل ذرائـع تقنيـة وهميـة.

لكـن الأكيـد أن الغايـة هـي وضـع حـدّ للسياسـات المزدوجـة القائمـة علـى سياسـة صريحـة رسـمية (في النصـوص التشـريعية) وسياسـة ممارسـة في الواقـع (لا تدعمهـا النصـوص الرسـمية)، قائمـة علـى الاسـتعمال الفعلـي للغـة الأجنبيـة. لكـن نصـوص الحمايـة (شـكل ١٠ وجـدول ١٠) تظـل قليلـة( ٦٪ ) بالمقارنـة مـع القـرارات المتحدثـة عـن التنميـة اللغويـة (٥٦٪) أو الاسـتعمال اللغـوي (٣٨٪)، لأننـا كمـا أشـرنا إلى ذلـك سـلفا نـؤرخ لمرحلـة طويلة(١٩٠٨ـ٢٠١١) كانـت اللغـة الرسـمية وحيـدة وغـير محتاجـة إلى نصـوص للحمايـة أو الصيانـة. ومـع تغـير الوقائـع وترسـيم التعـدد اللغـوي الفعلـي شـرعت الدولـة في التنصيـص علـى أهميـة الحمايـة كعنصـر مـن عناصـر السياسـة اللغويـة المأمولـة والمُدَسْـتَرَة. لـذا تصـدرت وزارة التعليـم مجـال التنميـة اللغويـة، كمـا أن قـرارات الاسـتعمال الـتي صـدرت في مذكـرات وزاريـة أريـد منهـا التنويـه إلى ضـرورة تنزيـل النـص

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الدستوري واحترام رسمية اللغة العربية. لتبقى نصوص الحماية قليلة نسبيا. أما من حيث أهداف السياسات اللغوية فلا تختلف عدديا من حيث الوضع اللغوي والاكتساب اللغوي (شكل١١).

## القسم الرابع: انعكاس السياسات اللغوية على الواقع اللغوي:

لقد شكلت اللغة العربية محور اهتمام أصحاب القرار في المملكة المغربية، وعرفت اهتماما رسميا وأهليا ملحوظا منذ ولوجها الفضاء الثقافي المغربي. فمنذ تأسيس الدولة الوطنية مع الاستقلال السياسي (١٩٥٦م) انكب الوطنيون وسادة القرار على ترجمة هذا الاهتمام قانونيا وتربويا، من خلال مبادرات علمية وإجرائية تروم النهوض باللغة العربية وتثبيت تميزها. وقد تجلى ذلك على الخصوص في سن سياسة تعريب المدرسة والفضاءات الإدارية والحضور القوي للعربية في القوانين الأساسية للدولة. حيث أكد الدستور المغربي، وبالرغم من التعديلات التي طالته على أن المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، لغتها الرسمية هي اللغة العربية. كما نصت مختلف القوانين على محورية العربية في التداول الإداري والإعلامي والقضائي. إذ جعل التنظيم القضائي الجديد العربية لغة التقاضي والمرافعات وصياغة الأحكام القضائية أمام المحاكم. واشترط قانون الجنسية في اكتساب الجنسية المغربية التوفر على معرفة كافية باللغة العربية. وفي القطاع الإعلامي، تؤكد النصوص القانونية، مثل دفتر تحملات الشركات الوطنية للإذاعة والتلفزة، على حماية اللغة العربية في سياق الاهتمام بالهوية الوطنية بمكوناتها وروافدها. وفي قطاع الإشهار والإعلان يشترط القانون المنظم لقطاع الاتصال السمعي البصري اللغة العربية لغة أولى وأساسية في الخطابات الإشهارية. أما في التعليم، المجال الأوضح للتداول اللغوي، فقد لوحظ اهتمام متتال بلغة الضاد بدأ مع سن سياسة التعريب التي عرفتها السنوات الأولى من الاستقلال، ومرورا بالميثاق الوطني للتربية والتكوين، ومختلف مشاريع الإصلاح، وصولا إلى الرؤية الاستراتيجية

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.



(٢٠١٥ـ٢٠٣٠) الـتي اعتمدهـا المجلـس الأعلـى للتربيـة والتكويـن، حافظـت العربيـة علـى موقعها داخـل المدرسـة المغربيـة لغـة أساسـا للتكويـن. كمـا عـدت لغـة لتدريـس العديـد مـن المـواد والمعـارف، وخضعـت مناهجهـا ومقرراتهـا للتجديـد والإصـلاح في العديـد مـن البرامـج والمسـتويات مـن أجـل امتـلاك المهـارات اللغويـة الضروريـة، وتمكـين المتعلـم مـن الانفتـاح علـى اللغـات الوطنيـة والأجنبيـة الأخـرى ولا سـيما في التخصصـات العلميـة والتقنيـة. وقـد انعكـس هـذا الاهتمـام علـى البحـث العلـمي حيـث أنشـئت شـعب ومسـالك في الجامعـة العربيـة مختصـة باللغـة العربيـة وآدابهـا الـتي أشـرفت علـى مختـبرات علميـة ومبـادرات متخصصـة ونظمـت أنشـطة وفعاليـات متعـددة. كمـا حرصـت الدولـة علـى اسـتحداث مجموعـة مـن الهيئـات والمؤسسـات اللغويـة الـتي تهتـم بالعربيـة متنـا ودراسـة وتحديثـا. ومـن أهـم المؤسسـات وأقدمهـا معهـد الدراسـات والأبحـاث للتعريـب الـذي أنشئ سـنة١٩٦٠ ووكل إليـه إنجـاز الأشـغال اللازمـة بالتعريـب، والعمـل علـى جعـل اللغـة العربيـة أداة للعمـل والبحـث في جميـع الميادين ولاسـيما في ميـدان العلـوم والتقنيـات. ويتـولى المعهـد مـن خـلال فرقـه البحثيـة مهمـة مراجعـة وضبـط المصطلحـات الـواردة في مشـاريع معاجـم الإدارات العموميـة وشـبه العموميـة في مختلـف المجـالات، وإنجـاز معاجـم علميـة وتقنيـة ثنائيـة اللغـة ومتعـددة اللغـات. ومـن المفـروض أن يتسـع مجـال المعهـد بإنشـاء أكاديميـة محمـد السـادس للغـة العربيـة: الـتي سـتكون إطـارا مرجعيـا أكاديميـا وطنيـا يهتـم بالعربيـة وقضاياهـا، وبإمكانـه التنسـيق بـين مختلـف الفاعلـين والأكاديميـين المهتمـين بالتخطيـط اللغـوي والتربـوي والمعجـمي، مـن خـلال التنميـة المتواصلـة للنسـق اللسـاني العـربي علـى مسـتويات التركيـب والتوليـد والمعجـم؛ وتشـجيع حركـة الإنتـاج والترجمـة بهـدف اسـتيعاب مكتسـبات التطـور العلـمي والتكنولـوجي والثقـافي بلغـة عربيـة واضحـة مـع تشـجيع التأليـف والنشـر وتصديـر الإنتـاج الوطـني الجيـد؛ وتكويـن صفـوة مـن المتخصصـين يتقنـون مختلـف مجـالات المعرفـة باللغـة العربيـة وبعـدة لغـات أخـرى، تكـون مـن بينهـم أطـر تربويـة عليـا ومتوسـطة. وبعـد النـص علـى المجلـس الوطـني للغـات والثقافـة المغربيـة في الدسـتور الجديـد ٢٠١١ الـذي سـيضم كل الهيئـات المهتمـة باللغـات المتداولـة في البلـد سـتغدو الأكاديميـة جـزءا محوريـا منـه. وهـذا الاهتمـام باللغـة العربيـة مؤسسـاتيا ومجتمعيـا وقانونيـا لا ينفـي الإشـكالات

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

التي تحول دون التمكين الطبيعي للغة الضاد في الفضاءات المختلفة من مزاحمة اللغات الأجنبية وتنامي العامية؛ مما يجعل من «المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية» ضرورة عاجلة، من أجل التوزيع الوظيفي للغات في المغرب والسهر على انسجام السياسة اللغوية والثقافية الوطنية وحماية اللغة العربية وتنميتها.

## القسم الخامس: التحديات واستشرافات السياسة اللغوية:

إن الاختيار اللغوي ليس اختيارا عاديا عرضيا وتدبيرا ظرفيا لتنازع اللغات داخل فضاء التداول المجتمعي، لأن السياسة اللغوية هي جزء من رؤية استراتيجية تستحضر التاريخ والواقع والأبعاد العلائقية للدولة والمجتمع. فالسؤال اللغوي يطرح في إطار أطر مرجعية انطلاقا من إشكالات: الذات والمستقبل والحاجة الحضارية. ولقد شكّل دستور ٢٠١١ محطة مفصلية في استيعاب الحاجة إلى سياسة لغوية بثلاثة الأبعاد: بُعد دستوري تمنح فيه اللغات الموجودة وضعها القانوني، وبُعد مؤسسي حيث يؤطر اللغات المرسمة بنصوص قانونية وموارد ملائمة، وبُعد إجرائي من خلال القيام بمجموعة من التدابير الملموسة على مستوى التخطيط قصد تثمين اللغات المشروعة كالمعيرة والتوحيد والتعليم (بوكوس، ٢٠-٢١). فالتعدد كان على الدوام واقعا معيشا والآن غدا واقعا قانونيا. لكن بناء أنموذج لغوي خاص لا ينبغي أن يقف عند حدود الترسيم بل يفترض استحضار العديد من المبادئ التي ينبغي أن تشرط واقعنا اللغوي: ضمان الوحدة الهوياتية، والاعتراف بالتنوع داخلها، ودور اللغة في التنمية الاقتصادية والمعرفية، والأبعاد الاستراتيجية للاختيار اللغوي في علاقات الدولة بمحيطها وعمقها القومي والثقافي. كل هذه المبادئ تجعل السياسة اللغوية جزءا لا يتجزأ من السياسة العامة للدولة. ففي حالة غياب رؤية استراتيجية تكون لغات القوة (الاقتصادية والثقافية) هي المستفيدة من شرعنة التعدد اللغوي في التداول الرسمي والعام. وقد قال أحد الدارسين عن النموذج الهندي الذي مثل الافتراس اللغوي الأجنبي للغات الهوية: «إن حقيقة سيادة اللغة الإنجليزية في الهند أقوى من الدفاع الذي يقوم به القادة

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.



السياسيون لصالح اللغات الهندية أو اللهجات السائدة في الهند» (فليبسون،٢٠٠٧، ص١٣٥). لذا فإن الربط بين الاختيار السياسي والواقع ينبغي أن يتم عبر تخطيط لغوي واضح وقابل للتنفيذ والأجرأة. وفي الحالة المغربية، إذا كان الاعتراف الدستوري بالتعدد اللغوي قد مكن من تحقيق نوع من العدالة اللغوية والمصالحة مع الذات والتاريخ والأرض، فإن مضمون العدالة اللغوية، الذي ظهر حديثا في أدبيات السياسة اللغوية، والمعتمد على جملة من المرتكزات من أهمها: المساواة في الكرامة وتفكيك الأساطير حول التفوق والمساواة الرمزية والترابية اللغوية...( الفاسي الفهري،١٦٢ ـــ١٦٥)،لا ينبغي أن يغيّب أن الاعتراف بالحق في الوجود لا يعني المساواة في الوظائف والاستعمال. إذ « لم تولد كل اللغات متساوية ولكني أقول عنها ما أقوله عن الأشخاص أي أن لها جميعها الحق في احترام كرامتها»( أمين معلوف،١٩٩٩، ص١١٩). لذا فاعتراف النص الدستوري بالأمازيغية لغة رسمية إلى جانب العربية قد حقق نوعا من العدالة اللغوية التي تحمي لغات الهوية، لكن اللغة العربية بما تحمله من تاريخ وأدوار اجتماعية وسياسية واقتصادية ينبغي أن تمكن في مختلف الفضاءات من خلال قرارات حمائية وتداولية.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

## فهرس المراجع والمصادر:


- ابن الأحمر، ١٩٦٤، مستودع العلامة، المطبعة المهدية تطوان.
- الأمانة العامة للحكومة ١٩٩٦ ، الدستور المغربي، الرباط، المطبعة الرسمية.
- الأمانة العامة للحكومة،٢٠١١، الدستور المغربي، الجريدة الرسمية، ٣٠ يوليوز ٢٠١١.
- بلعيد، صالح، ٢٠٠٣، اللغة الأم والواقع اللغوي في الجزائر، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية بالجزائر، ع٩.
- بن منصور، عبد الوهاب، ١٩٩١، محمد الخامس والظهري البربري، ط١، دعوة احلق،ع،٢٨٢الرباط.
- بورقية، رحمة ، ٢٠١٠، التعدد اللغوي بين المجتمعي والسياسي، ندوة اللغة العربية في الإعلامي في المغرب، الرباط، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية.
- بوكوس، (٢٠١٣)، مسار اللغة الأمازيغية الرهانات والاستراتيجيات، تعريب: فؤاد ساعة، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الرباط.
- الجابري، محمد عابد، ١٩٨٨ ، المغرب المعاصر الخصوصية والهوية الحداثة والتنمية، الطبعة الأولى، البيضاء، المركز الثقافي العربي للنشر والتوزيع.
- الجابري، محمد عابد، أضواء على مشكل التعريب بالمغرب، دار النشر المغربية، البيضاء، د.ت.
- حميش، بنسالم. الفرنكفونية ومأساة أدبنا الفرنسي، البيضاء: المعرفة للجميع، عدد ٢٣.
- الذوادي، محمد،٢٠٠١، في مخاطر فقدان العلاقة العضوية بين المجتمعات العربية ولغتها (مقال من كتاب اللسان العربي وإشكالية التلقي) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.


- ابـن العـربي، الصديـق، كتـاب المغـرب،١٩٨٤م، ط٣، دار الغـرب الإسـلامي ودار الثقافـة.
- العـروي، عبـد الله،١٩٨٢، التعريـب وخصائـص الوجـود العـربي والوحـدة العربيـة، ضمـن: التعريـب ودوره في تدعيـم الوجـود العـربي والوحـدة العربيـة، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، بـيروت.
- المسـدي، عبـد السـلام، ٢٠١١ ، العـرب والانتحـار اللغـوي، بنغـازي، دار الكتـاب الجديـد المتحـدة، الطبعـة الأولى.
- شـفيق، محمـد ، لمحـة عـن ثلاثـة وثلاثـين قرنـا مـن تاريـخ الأمازيغيـين، دار الـكلام، ١٩٨٩.
- الفـاسي الفهـري، ٢٠٠٣، اللغـة والبيئـة، الـدار البيضـاء، منشـورات الزمـن، مطبعـة النجـاح الجديـد.
- الفاسي، علال، ١٩٥٢م. النقد الذاتي، القاهرة: المطبعة العالمية.
- الفـاسي، محمـد، ١٩٧٣، التعريـب ووسـائل تحقيقـه، مجلـة الأصالـة، ع ١٧-١٨ ، نونبر/دجنـبر.
- فليبسـون روبـرت، ٢٠٠٧ ، ترجمـة د. سـعد بـن هـادي الحشـاش ، الناشـر، جامعـة الملـك سـعود ، ١٤٢٨ ، الريـاض.
- الفهري، عبـد القـادر الفـاسي،٢٠١٣، السياسـة اللغويـة في البـلاد العربيـة: بحثـا عـن بيئـة طبيعيـة عادلـة ديموقراطيـة وناجعـة، بـيروت ، دار الكتـاب الجديـد المتحـدة.
- القبلـي، محمـد، وآخـرون، ٢٠١١ ، تاريـخ المغـرب تحيـين وتركيـب، الطبعـة الأولى، الربـاط، المعهـد الملكـي للبحـث في تاريـخ المغـرب، مطبعـة عـكاظ الجديـدة.
- كالفـي، لويـس(٢٠٠٨م) حـرب اللغـات والسياسـات اللغويـة، ترجمـة : حسـن

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

حمـزة، ط ١ ، بـيروت، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة.

- الكعـاك، عثمـان، (٢٠٠٣) البربر، الطبعـة الثانيـة، الـدار البيضـاء، مطبعـة النجـاح الجديـدة.
- الكـوخي، محمـد، ٢٠١٤ ، سـؤال الهويـة في شـمال إفريقيـا، التعـدد والانصهـار في واقـع الإنسـان واللغـة والثقافـة والتاريـخ، الـدار البيضـاء، دار إفريقيا الشـرق.
- المسـدي، عبـد السـلام،٢٠١١، العـرب والانتحـار اللغـوي، بنغـازي، دار الكتـاب الجديـد المتحـدة، الطبعـة الأولى.
- معلـوف، أمـين، ١٩٩٩ ، الهويـات القاتلـة، ترجمـة نبيـل محسـن، الطبعـة الأولى K دمشـق، ورد للطباعـة والنشـر والتوزيـع.
- مغـرب القانـون: إداريـة الربـاط اسـتعمال الفرنسـية مـن قبـل الإدارات العموميـة يعـد مخالفـا للدسـتور،٢٧ مـارس ٢٠١٧.
- المنوني، محمد، ١٩٧٧، العلوم والآداب والفنون على عهد الموحدين، الرباط، دار المغرب.
- الميثاق الوطني للتربية والتكوين، إصدار اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين.
- الناصـري، أحمـد بـن خالـد،١٩٥٤ ، الاسـتقصا في دول المغـرب الأقـصى، الـدار البيضـاء، دار الكتـاب.
- الهـلالي الحسـن، ٢٠٢٢ ، السياسـة التعليميـة بالمغـرب علـى عهـد الحمايـة الفرنسـية: الأسـس والأهـداف، الحـوار المتمدن-العـدد: ٧٢٢٣ - / ٤ / ١٩ .
- الودغيري، عبد العلي، ٢٠٠٠، اللغة والدين والهوية، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء.
- الودغـيري، عبـد العلـي، ١٩٩٣، الفرنكفونيـة والسياسـة اللغويـة والتعليميـة الفرنسـية بالمغـرب، الربـاط، كتـاب العلـم، السلسـلة الجديـدة٧ .
- BOUKOUSS ; Dynamique d'une situation linguistique :le marché linguistique au maroc, Faculté des lettres et des sciences humaines-Rabat, 1995

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

# شكر وتقدير

يتقـدَّم مجمـع الملـك سـلمان العالـمي للغـة العربيـة بوافـر الشـكر والتقديـر لـكلِّ مَـن شـارك في إنجـاز هـذا العمـل مـن خـبراء وباحثـين وجامعـي بيانـات وفنيـين وإداريـين وتقنيـين وإحصائيـين ولغويـين، حيـث قامـوا بأعمـال مهمـة ومتنوعـة في إعـداد العمـل، فلهـم وافـر الشـكر والتقديـر، كمـا يمتـد الشـكر إلى:

**مُعدّ التقرير:**

د. فؤاد البوعلي

**فريق الإشراف العلمي:**

د. عقيل بن حامد الشمري

د. محمد بن عبد الرحمن القريشي

د. أحمد بن خالد الشريمي

د. علي بن محمد العمري.

أ. د.محمود بن عبدالله المحمود

أ. د. خالد بن سليمان القوسي

د.حمد بن عبدالعزيز الحمود

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يُسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً